الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف- المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

قانون التجنيد الإجباري 03 فيفري 1912 وأثره على القضية الجزائرية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة:

ـ نمار وردة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
د.إسماعيل تاحي	أستاذ مساعد – أ -	رئيسا
أ.نور الدين مقدر	أستاذ مساعد – أ -	مشرفا
د.حميدي أبو بكر الصديق	أستاذ محاضر – أ -	مناقشا

السنة الجامعية: 1436 ـ 1437 هـ / 2015 ـ 2016 م

شكر وتقدير

الحمد لله الذي علمنا ما لم نعلم ومحي عنا غشاوة الجهل وأنار لنا دربنا بنوره الهادي فنحمده عز وجل على هذه النعمة.

أتوجه بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل لأهله وأولى الناس به الأستاذ المشرف: **مقدر نور الدين** الذي شرفني بقبول هذا الموضوع ولم يحرمني من قوله السديد ورأيه الرشيد في سبيل انجاز هذا العمل المتواضع ... فله شكري وعرفاني.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى الأستاذة : **أمال معوشي** التي لم تبخلني من نصائحها واقتراحاتها في انجاز هذا العمل لها مني جزيل الشكر والتقدير.

وفي الأخير أتقدم بالشكر والعرفان إلى:

مكتبة المسعود قيدوم برأس الوادي.

متحف الماهد بولاية المسيلة.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

الإهداء

إلى من أهدوا لنا حياة الحرية والكرامة وطلبوا الموت لتوهب لنا الحياة...

إلى من سقوا بدمائهم الزكية هذه الأرض المباركة بكل سخاء، وخلدوا ذكراهم بأروع صور التضحية والشجاعة والإيمان بالله...

" شهدائنا الأبرار"

إلى اللذين علماني أن العلم تواضع والعبادة إيمان والنجاح إرادة والحياة عمل...

" والدي الكريمين"

إلى من قاسموني حلوى الحياة ومرها إلى أخي وأخواتي:

إلى أختي نعيمة ونسرين وأخي العربي.

إلى كل صديقاتي وزميلاتي في مشوار الدراسي وأخص بالذكر:

بسمة جريدة، حياة كيدي، طالب حياة، ثليجان صباح، شريك حياة، سعودي سهام، وحشي فائزة، عطراوي مسعودة.

وإلى كل من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلمي أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

المختصرات:

باللغة العربية:

ج	جزء
د. ت	دون تاريخ نشر
د. م.ج	ديوان المطبوعات الجامعية
د. م	دون مكان نشر
ش.و.ن.ت	الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
ص	صفحة
ط	طبعة
ع	عدد
مج	مجلد

المقدمة

لقد تولد في أذهان القادة الفرنسيين في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الحاجة الماسة إلى توفير جيش احتياطي مهما كانت أصوله حيث يقع على عاتقه أداء المهام التي تتطلبها المغامرات الفرنسية داخل وخارج القارة الإفريقية من وراء التوسع والسيطرة على مناطق النفوذ.

على ضوء هذه السياسة الاستغلالية التي جعلت من العنصر البشري هدفا لتنفيذ مخططاتها ظهر الحديث عن مشاريع مختلفة تقضي باللجوء إلى الموارد البشرية التي تمتلكها المستعمرات من أهمها الجزائر لتنفيذ هذه التجربة، بعدما لجأ قادة الاحتلال الأوائل على رأسهم الجنرال "دي بورمون" إلى إستراتيجية هامة وهي إشراك العنصر الأهلي الجزائري بصيغة الانضمام الإرادي في صفوف الجيش الفرنسي لتلقى هذه الإستراتيجية قبولا من طرف خلفائه وتحقق نجاحا معتبرا لكن تطور الأحداث بوتيرة متسارعة جعل المشاريع السالفة الذكر تسير في طريق الجدية وتكتسي الطابع الإجباري فيما يتعلق بانضمام الأهالي الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي وتعدد طرحها و حظيت بالنقاش على جميع المستويات السياسية والعسكرية في الجزائر وفرنسا خاصة وأن كل المؤشرات في تلك الفترة تنبأ بقرب اشتعال حرب أوربية الطرفان الرئيسيان فيها ألمانيا وفرنسا وبالتالي كان على السلطات الفرنسية أن تعد لهذه الحرب المرتقبة وتجند لها أكبر عدد من الجنود، فاهتدت إلى سن قانون يطبق ذلك عن طريق مرسوم 03 فيفري 1912 الذي ينتظر مني المناقشة والتحليل، كما تهتم هذه الدراسة كذلك بإبراز أثر قانون التجنيد الإجباري على القضية الجزائية وا ٍن كان هذا المصطلح "القضية" سابق لأوانه بالمعنى المتفق عليه إجمالا من طرف المؤرخين لأنه لم يتعرض للدراسة من طرفهم في هذه الفترة وتزامن نقاشه فترة لدلاع الثورة الجزائرية 1954، لكنني أستطيع القول أن قضية الجزائر بدأت منذ الاحتلال الفرنسي وعملت جاهدة على اختراق الستار الاستعماري وعرض فضائح السياسة الفرنسية في المؤتمرات الدولية والمطالبة برفع المظالم وا ٍيجاد الحلول بطرق سياسية وا ٍن لم تحقق النجاح الدولي "التدويل"، لكنها خلفت أبعادا متنوعة المجالات أثرت على الشعب الجزائري.

هناك أسباب عديدة دفعتني لاختيار هذا الموضوع من أهمها:

*الرغبة الشخصية في الاطلاع على أنواع السياسة الفرنسية الجائرة والتي اخترت منها قانون التجنيد الإجباري 1912 وما نتج عنه.

*أهمية الموضوع في حد ذاته من خلال الفائدة التاريخية والعلمية التي قدمتها لنا هذه الدراسة في كونها اتبعت مسيرة قانون التجنيد الإجباري منذ أن كان مجرد أفكار تناقش بالرفض أو القبول إلى غاية ولوجه مسرح التنفيذ و الوقوف على أهم ما تولد عنه من أبعاد.

*نقص الدراسات العلمية المفصلة في هذا الموضوع فرغم أهمية فإنني لاحظت حسب وجهة نظري لايز ال مهملا ماعدا بعض المعلومات عثرت عليها في ثنايا الكتب والتي لا تفي في اعتقادي لموضوع بمثل هذا القدر من الأهمية.

وبما أن لكل بحث مناهج فقد اعتمدت على:

*المنهج التاريخي الوصفي في عرض الوقائع التاريخية المتعلقة بالتجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين ووصفها.

*المنهج التحليلي النقدي الذي استخدمته في تحليل مرسوم 03 فيفري 1912 ونقد مادته العلمية.

*المنهج المقارن اعتمدت عليه من خلال المقارنة بين البنود التي نص عليها قانون التجنيد الإجباري للجزائريين ومقارنتها ببنود الخدمة العسكرية الخاصة بالفرنسيين ومقارنة الأعداد والإحصائيات التي خلفتها الحرب في صفوف الأهالي الجزائريين مع بعضها البعض من خلال ما جاء في المصادر والمراجع.

ولدراسة قانون التجنيد الإجباري 1912 وأثره على القضية الجزائرية تمحور بحثي حول إشكالية رئيسية هي:

ما هو محتوى قانون التجنيد الإجباري 1912 وأثره على القضية الجزائرية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ؟

ولتوضيح هذه الإشكالية يمكن طرح جملة من التساؤلات التالية:

*كيف كانت البدايات الأولى لتجنيد الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي قبل 1912؟
*ما هي أهم البنود التي جاء بها قانون التجنيد الإجباري ؟
*كيف كان موقف عامة الشعب الجزائري وخاصته من التجنيد الإجباري ؟
*وماهو الإنعكاس الذي خلفه قانون التجنيد الإجباري على القضية الجزائرية ؟

ولقد وزعت المادة التاريخية المتوفرة على النحو التالي:

حيث وضعت خطة تتكون من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وملاحق وفهارس لعلها تعطي إجابات كافية عن هذه الإشكالية، بداية بالمقدمة التي تناولت فيها الإحاطة بالموضوع وذكر أسباب اختياره والمناهج المتبعة وطرح الإشكالية المتبوعة بالأسئلة الفرعية وشرح الخطة المتبعة في البحث ثم خاتمة مع عرض لأهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها.

الفصل الأول: بعنوان البدايات الأولى لتجنيد الجزائريين وصدور قانون التجنيد الإجباري تناولت فيه: الفرق العسكرية المشكلة من المجندين الجزائريين 1830 – 1845 وأهم المشاريع التي سبقت تطبيق التجنيد الإجباري 1845 – 1909 وموقف المستوطنين والفرنسيين من التجنيد قبل 1912 ثم التعريف بقانون التجنيد الإجباري والمواقف الأولية للجزائريين من التجنيد الإجباري.

الفصل الثاني: بعنوان الجزائر إبان الحرب العالمية الأولى 1914- 1918

تناولت فيه: إجراءات الإدارة الاستعمارية في تطبيق التجنيد الإجباري والتي منها استمرارية القوانين الاستثنائية إقحام الجز ائريين في الحرب العالمية الأولى، الدعاية الفرنسية المؤيدة للتجنيد ثم الانتفاضات والثورات الشعبية ويأتي في مقدمتها ثورة بني شقران 1914، ثورة الأوراس 1916، ثورة الهقار1916.

الفصل الثالث: بعنوان إنعكاسات سياسة التجنيد الإجباري 1912 على القضية الجزائرية

تناولت فيه: الإنعكاسات السياسية وما احتوته من إصلاحات 04 فيفري 1919وا رسال الأمير خالد عريضة إلي الرئيس الأمريكي ولسون وأخيرا ميلاد النجم ومشاركته في مؤتمر بروكسل ثم عالجت فيه الإنعكاسات الاجتماعية والاقتصادية ختاما بالإنعكاسات العسكرية.

أما المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها فتنوعت بين:

*محمد الصالح بجاوي: متعاونون ومجندون في الجيش الفرنسي 1830-1900، أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ناهد إبراهيم الدسوقي: دراسات في تاريخ

الجزئر الحديث والمعاصر الحركة الوطنية الجزائرية في فترة مابين الحر بين 1918-1930 شارل روبير أجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 – 1919 .... خاصة في إنجاز الفصل الأول.

*بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1939، شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير1954، يحي بوعزيز: ثورات القرن العشرين، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس: ثورة الأوراس (1916م-1335هـ)..... خاصة في إنجاز الفصل الثاني.

*محمد قنانش ومحفوظ قداش: نجم الشمال الإفريقي 1926-1937(وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين العالميتين 1919-1939، يوسف مناصرية: الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939، محفوظ قداش: الأمير خالد وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية....خاصة في إنجاز الفصل الثالث.

من الطبيعي أن يواجه الباحث العديد من الصعوبات في كل مرحلة من مراحل إعداد البحث، ومن الصعوبات التي واجهتني لإنجاز هذه الدراسة أذكر:

*نقص الخبرة والتجربة في ميدان البحث العلمي لدي.

*مشكل الترجمة فمعظم المادة المستعملة في هذا البحث تكاد تكون باللغة الفرنسية.

*ضيق الوقت وصعوبة ضبط البحث في عدد الصفحات المطلوبة.

وختاما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ "مقدر نور الدين" الذي أفادني بنصائحه القيمة في إنجاز هذه الدراسة فله مني الشكر والتقدير...كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد أملي أن يلقى عملي هذا القبول العلمي من الأساتذة الأفاضل.

الفصل الأول: البدايات الأولى لتجنيد الجزائريين وصدور قانون التجنيد الإجباري

1- **البدايات الأولى لتجنيد الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي قبل** 1912

1-1 الفرق العسكرية المشكلة من المجندين الجزائريين (1830- 1845).

1-2 أهم المشاريع التي سبقت تطبيق التجنيد الإجباري (1845- 1909).

1-3 موقف المستوطنين والفرنسيين من التجنيد قبل 1912.

2- **صدور قانون التجنيد الإجباري** 3 **فيفري** 1912

2-1 التعريف بقانون التجنيد الإجباري (دراسة بعض بنوده).

2-2 المواقف الأولية للجزائريين من التجنيد الإجباري(1912- 1914).

1 – البدايات الأولى لتجنيد الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي قبل 1912:

يذكر حمدان بن عثمان خوجة في كتابه "المرآة": أنه بعد الاستيلاء على مدينة الجزائر وتوقيع معاهدة الاستسلام في5 جويلية 1830 بين الداي حسين[1] والكونت دي بورمون[2] وما احتوته هذه المعاهدة من بنود خمس وعدت فيها الجزائريين باحترام دينهم وأملاكهم...[3].

تأكد بعدها الكونت دي بورمون أن بقية المناطق الجزائرية سيسهل الاستيلاء عليها، لذلك كتب إلى رئيس مجلس الدولة (وزير الشؤون الخارجية) آنذاك في 7 جويلية 1830 يخبره بأنه يكفيه 15 يوما للانتهاء من إخضاع هذه البلاد خاصة بعدما أعلن بعض الحكام الأتراك بأنهم مستعدون للاعتراف بالسلطة الفرنسية والتعاون معها مقابل احتفاظهم بمناصبهم وامتيازاتهم ومثال ذلك: مصطفى بومرزاق حاكم بايلك التيطري الذي أشار على الكونت دي بورمون أن يقوم بحملة عسكرية على مدينة البليدة، ولقد كان اقتراحه مواتيا بالقبول من طرف الكونت المغتر بقوته بأنه لا يخاف من التوغل في الأراضي الداخلية هذا من جهة وحتى يجعل الاتصال بين الجزائر العاصمة والمدية سهلا ومتواصلا من جهة أخرى، ونتيجة لذلك توجه بأول حملة عسكرية صوب مدينة البليدة يوم 23جويلية 1830 مستعرضا هناك قواته ليفرض بعد ذلك شروطه، لكنه قفل راجعا إلى مدينة الجزائر دون أن يدخلها، لأنه في منتصف الطريق بين العاصمة والبليدة فاجأته قبائل متيجة بمقاومة عنيفة أفقدته 60 جنديا[4]، ونتيجة لهذا الفشل تأكد الكونت دي بورمون بأن التوغل في أعماق هذه البلاد ليس بالأمر الهين، لذلك راح يفكر في طريقة تمكنه من بسط نفوذه وا ٍحكام سيطرته، فاهتدى إلى

---

[1]- تذكر الوثائق أن حسين باشا ولد سنة 1773 في أزمير ونشأ في إسطنبول وخدم هناك في المدفعية وعندما تعرض لعقوبة فر إلى الجزائرو انظم إلى أوجاقها، ينظر: أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1992، ص 19.

2- ولد في 2 سبتمبر 1773، شارك في حرب إسبانيا سنة 1823، اختاره الملك الإسباني في 11 افريل 1830 لقيادة الأسطول البحري في الحملة على الجزائر، استدعته حكومة الملك لويس فيليب في 18 أوت 1830 بع... ينظر: الغالي غربي وآخرون:العدوان الفرنسي على الجز ائر الخلفيات والأبعاد، دار هومة، الجزائر، 2007، ص ص 312،313.

[3]- حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق:محمد العربي الزبير ي، ط2،ش. و. ن ت، الجزائر، 1982، ص ص 171،172.

4-محمد الصالح بجاوي: متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830 -1900، دار القصبة للنشر، الجزائر،ص ص 43-45.

إمكانية استمالة بعض العناصر الجزائرية التي كانت تعمل وتتعاون مع الأتراك وتزودهم بالفرسان المحاربين لفرض النظام والسيطرة على الأهالي الجزائريين[1].

1 – 1 الفرق العسكرية المشكلة من المجندين الجزائريين(1830-1845):

أ- فرق الزواوة: بعد الاتفاق المشروط الذي حدث بين الكونت دي بورمون وزعيم الزواويين عاجي أبراشمان كيني في 14أوت 1830 تزود الجيش الفرنسي بفرقة من المجندين بلغت 2000 مجند زواوي، استطاع قادة الاحتلال (بورمون) ضم 500 جندي إلى صفوف الجيش الفرنسي حيث تمركزوا في مدينة الجزائر... وهذا حسب ما أورده الجنرال بورمون إلى وزير الحرب الفرنسي بتاريخ 25أوت 1830، لكن بعد تغير الحكم بفرنسا جراء الإطاحة بالملك شارل العاشر نتيجة ثورة جويلية 1830 حالت دون أن يتم مشروعه ليغادر الجزائر في نهاية شهر أوت 1830[2]، ليخلفه بعدها الجنرال كلوزيل[3] في 2 سبتمبر 1830 ويتبنى مشروعه[4] متخذا في ذلك عدة قرارات:

1- تخفيض عناصر الاحتلال إلى الثلث.

2- إنشاء فيلقين من المجندين الجزائريين بتاريخ 10 أكتوبر 1830 ولقد دعم هذا القرار فيما بعد بالأمرية الملكية بتاريخ 21 مارس1831 وأطلق عليهم تسمية الجيش الزواوي، ولقد استقبلت هذه الكتائب في صفوفها الأهالي الجزائريين والفرنسيين والأجانب[5].

وجاء مرسوم 7 مارس 1831 الذي أحدث تغييرا في تنظيم السلك الزواوي حيث تم إدماج الفيلقين السابقي الذكر في فيلق واحد بسبب صعوبة في تجنيد الأهالي حددت بثلاث سنوات قابلة للتجديد، وبعد عامين ومع توفر عدد الراغبين في التجنيد صدر المرسوم المؤرخ في

---

[1]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 92.

[2]-المرجع نفسه، ص 33.

[3]- كلوزيل بزتران (1773-1842): تخرج من المدرسة العسكرية ملازما سنة 1791، وجنرالا سنة 1807، أرسل إلى إسبانيا سنة 1810، كان من أنصار نابليون الأول، لجأ إلى الو.م.أ في 1814، عاد إلى فرنسا في 1820 وشارك في ثورة جويلية 1830، تلقى أمرا من لويس فيليب باحتلال الجزائر في 30 نوفمبر 1830... ينظر: عدة بن داهة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، ج2، منشورات وزارة المجاهدين، د.م، د.ت، ص 492.

[4]- شارل أندري جوليان: تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871، م1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 476.

[5]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 34.

25 ديسمبر1835 حدد الميكانيزمات المؤسسة للفيلق الثاني للزواويين، وفي 20 مارس 1837 تم تأسيس الفيلق الثالث من الزواويين، وبهذه الإضافة الجديدة أصبح السلك الزواوي فيلقان: الأول والثاني تابعان لمقاطعة الجزائر والفيلق الثالث خاص بالقطاع الوهراني، ثم تم جمع تلك الفيالق ضمن لواء واحد مكون من ثلاث فيالق وبهذا أنشئ السلك العسكري الخاص بالزواويين حسب مرسوم11 نوفمبر1837، وفي 27 ديسمبر1841 تقرر إنشاء لواء للزواويين في كل عمالة من العمالات الثلاث الجزائر، وهران، قسنطينة.

وبيت القصيد أن فرق الزواوة قد شاركت في العديد من الحملات العسكرية بقصد توسيع الاحتلال ويأتي في مقدمتها : الحملة العسكرية الأولى التي قادها الجنرال كلوزيل على المدية في 22 نوفمبر1830، الحملة الثانية على قسنطينة في أكتوبر 1837 ومشاركة في حملات ضد بايلك الغرب والإطاحة بالأمير عبد القادر[1].

ب– فرق القومية: من بين الفرق العسكرية التي أنشأتها الإدارة الفرنسية في الجزائر لتحكم سيطرتها وتنفذ إستراتيجيتها في ظل لستمرار مقاومة الجزائريين العنيفة فرق القومية التي ترجع فكرة تأسيسها إلى المارشال سولت "وزير الحرب" فنقلها على شكل تعليمات إلى الوالي العام"فالي"[2] فاستجاب لهذه الفكرة مطبقا إياها في شهر نوفمبر 1840، وشكل من الأهالي فرقا شبيهة لما نسميه اليوم "الحركة" حيث تضم رؤساء القبائل والأعيان والعائلات الكبرى والطوائف المختلفة[3] ويكونون خاضعين للإدارة الفرنسية ومتعاونين معها دون أن يتحصلوا على أية حقوق مادية لأنها فرق غير نظامية، وأولى هذه الفصائل التي كونها المملوك يوسف التونسي[4] أغلبها مشكلة من الكراغلة وأبناء الفقراء، ومن بين القبائل التي انضمت

---

[1]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص ص 155-157.

[2]- هو شارل سلفيان فالي، ولد في برلن لوشاتو بفرنسا في 17 ديسمبر 1773، ترقي في صفوف الجيش الفرنسي وتولى فيه وظائف هامة وحصل على الماريشالية في 11 نوفمبر 1837، حكم القيادة العامة في الجزائر من نوفمبر 1837 إلى بداية جانفي1841 وقد مات في 15أوت1846...ينظر:

Narcisse.Fauccon :Livre D'Or de l'Algérie : Biographie, Paris, Edition Challamel, 1888, pp،560،559

[3]- مصطفى الاشرف: الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2001، ص ص 333،332.

[4]- جميع من كتب عن يوسف يقول بأنه ولد سنة 1808في جزيرة ألبي الإيطالية، ومن مسقط رأسه اختطف وهو ما يزال غلاما من طرف قرصان تونسي أهداه بدوره إلى باي تونس وعاش في قصر الباي وتلقى تربية عسكرية ليكون ضمن

لهذه الفرقة نجد قبائل الدوير والسميلة التي تقع في الغرب الجزائري (الجنوب الشرقي لمدينة وهران) أما في الشرق الجزائري فكانت القومية من أتباع ابن قانة شيخ العرب البسكري[1].

ج – القناصة الجزائريونLes Chasseurs Algérien :

بعد تعيين الجنرال كلوزيل على رأس الجيش الفرنسي خلفا للجنرال دي بورمون الذي غادر الجزائر للأسباب السالفة الذكر، وجد نفسه مضطرا لتبني مشروع سلفه حيث باشر في تأسيس فيالق من المجندين الزواويين ودعمها بأمرية ملكية في 21 مارس1831[2] وعلى ضوء هذه الدراسة نستطيع القول: بأن الزواويين قد شكلوا النواة الأولى للفصائل العسكرية المكونة من الجزائريين، لنجدهم في شهر سبتمبر 1830 يزودون الجنرال كلوزيل بفصيلتين من المجندين الجزائريين حملت اسم " القناصة الجزائريون"، ولقد ظهرت قيمتهم العسكرية عندما دربهم وقادهم ضباط عسكريون أمثال لاموريسيير[3] حيث أتت أكلها أثناء استخدامهم في خوض المعارك الحربية وفي عمليات التوسع الفرنسي عبر مختلف أقاليم الجزائر ليتم إدراجهم ضمن السلك العسكري الفرنسي "قناصة إفريقيا".

ولقد تمكن الفرنسيون من تأسيس ثلاثة ألوية جديدة للجيش الإفريقي: اللواء الأول في مدينة الجزائر والثاني في مدينة وهران بتاريخ 16 نوفمبر1831 واللواء الثالث في عنابة بتاريخ 6 جانفي 1833 حيث ضمت هذه الألوية مجندين جزائريين أغلبهم من منطقة القبائل وبعض الجنود الفرنسيين[4].

د– فرق الصباحية: يذكر الأستاذ شارل أندري جوليان أن المقاومة العنيفة التي شهدها الغرب الجزائري بزعامة الأمير عبد القادر جعلت الإدارة الفرنسية تلجأ إلى استحداث فرق عسكرية مشكلة من فرسان الأهالي الجزائريين وهو ما يعرف بفرق الصباحية "الخيالة" ويقول أن المحاولات الأولى لإنشائها كانت بعنابة وكان ذلك في ديسمبر 1842 ثم انتقلت تلك

عساكر الحرس بالقصر لكنه بعد اكتشاف علاقته بإحدى أميرات القصر التجأ إلى قنصل فرنسا في تونس الذي ساعده على الهرب إلى الجزائر العاصمة... ينظر: محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 103.

[1]- المرجع نفسه، ص ص 159،160.

[2]- نفسه، ص ص34،35.

[3]- كان من أتباع حركة سان سيمون، تزوج من جزائرية وتولى الشؤون الحربية فترة في الإدارة الاستعمارية، وا لِيه سلم الأمير عبد القادر سيفه وجواده عند هزيمته سنة 1847 ولقد ترقى في الجيش حتى وصل إلى رتبة جنرال... ينظر: أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1996، ص 26.

[4]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص ص 166- 168.

المحاولات إلى الجزائر العاصمة...[1]، وبمقتضى الأمر الصادر في 21 جويلية 1845 تم إنشاؤها رسميا ، وأصبحت مشكلة من ثلاث ألوية في كل من عمالة الجزائر، قسنطينة، وهران[2]، وهي عبارة عن فرق من فرسان الأهالي حيث أن المنضم إليها يجب أن يمتلك حصانا خاصا، والانضمام يكون لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد بالنسبة لكل الذين يتراوح سنهم بين الثامنة عشر والأربعين سنة، ولقد أعفى مرسوم 6 جانفي 1874 المجندين فيها من مختلف الضرائب[3].

هـ – سلك الرماة الجزائريين Les Tirailleurs Algériens :

وهو عبارة عن فرقة عسكرية مشكلة من المجندين الجزائريين تكاد تخلو من الفرنسيين ماعدا الضباط وعدد قليل من الرماة ، ولقد تم تأسيسها بصفة رسمية بالأمرية المؤرخة في 07 ديسمبر 1841 في كل من المقاطعات الثلاث: الجزائر، قسنطينة، وهران[4].

2-1 أهم المشاريع التي سبقت تطبيق التجنيد الإجباري للجزائريين (1845-1909):

إن ما وراء مسألة التجنيد الإجباري مشار يع عديدة سوف نذكر حيثياتها باختصار نظرا لكثرتها:

بدأ التفكير في تجنيد الشباب الجزائري في الجيش الفرنسي بصفة إجبارية عام 1845 عندما كتب الجنرال "موليير" رسالة إلى وزير الحرب جاء في معناها: أن الخدمة العسكرية الإجبارية هي أنجع وسيلة للاستفادة من النزعة القتالية للشباب الجزائري وأفضل طريقة لتحقيق اندماجهم في الأمة الفرنسية، ومما تجدر الإشارة إليه أن عددا كبيرا منهم شارك في حروب فر نسية خارج بلادهأهمها حرب القر م،[5]ونتيجة لذلك ظهرت الحاجة الماسة للإكثار من العنصر الأهلي وا إدخاله بكل قوة في الجيش الفرنسي لتغطية النقص الواضح في تعداده

---

[1]- شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 473.

[2]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 172.

[3]- ناصر بالحاج: مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912-1916، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ معاصر، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 10.

[4]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص ص 175،176.

[5]- سعيدي مزيان: السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها (1871-1914)، ج1، دار سنجاق الدين للنشر والتوزيع، 2010، ص ص 201،202.

انطلاقا من قرار أصدره نابليون الثالث[1] في عهد إمبراطوريته الثانية (1852-1870) ولكن مشروعه لم ير النور[2]، ولقد توالت في عهده المشاريع المتعلقة بالتجنيد لكنها لم تلقى القبول من طرف السلطات الفرنسية، غير أنه تولد عن ذلك صدور مرسوم 21 أفريل 1866 الذي يسمح للأهالي الجزائريين بالانضمام إلى صفوف الجيش الفرنسي لفترات قابلة للتجديد[3].

وفي سنتي 1881-1882 طرحت قضية التجنيد من جديد، كانت الغاية منها هذه المرة تأسيس جيش كبير في إفريقيا ولقد دعم هذا المشروع بحملة سياسية واكبتها الصحافة المتعاطفة مع الأهالي[4]، ولقد توالت المشاريع الخاصة بتجنيد الأهالي وتعدد طرحها على الحكومة الفرنسية لكنها قوبلت جميعها بالرفض وذلك لصعوبة تطبيقها من جهة وأن فرنسا في هذه المرحلة لم تكن بحاجة شديدة إلى قوات إضافية من الجند من جهة أخرى، لكن الظروف تغيرت بوتيرة متسارعة فأصبحت فرنسا مع مطلع القرن العشرين تبحث عن حلول لإنماء قوتها العسكرية خاصة وأن قانون 1905 الخاص بالخدمة العسكرية للفرنسيين قلص مدة الخدمة إلى سنتين[5].

تبقى قضية التجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين راسخة في أذهان القادة الفرنسيين ليتم دراستها بكل جدية وتطرح هذه المرة في قالب جديد من طرف النائب ميسمي 1907 "Messimy" مقرر الميزانية الحربية للسنة الجارية 1908[6]، حيث نص مشروعه على فرض فرض التجنيد الإجباري على الأهالي الجزائريين البالغين سن 18 سنة لمدة 3 سنوات[7].

ويتضح ذلك من خلال الرسالة التي بعثها إلى وزير الحرب جاء في معناها : أن الجزائر لا تزودنا بعدد كاف من الجنود في حين أنها تستطيع تقديم أعداد كثيرة ثم قارن بينها وبين

---

[1]- نابليون الثالث(Napoleons) (1808-1873): رئيس الجمهورية الفرنسية الثانية (1848-1852)، إمبراطور فرنسا (1852-1870) هزم في الحرب الفرنسية البروسية وخلع عن العرش عام 1870... ينظر: إريك هوبزباوم: عصر الإمبراطورية (1875-1914)، تر: فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2011، ص 701.

[2]- لونيسي إبراهيم: الفكرة الادماجية في الجزائر 1830-1845 بين الطرح الفرنسي والموقف الجزائري، مجلة الرؤية، ع3، السداسي الأول، 1997، ص 137.

[3]- سعيدي مزيان: المرجع السابق، ص 202.

[4]- شارل روبير أجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919،ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، د.ت، ص 724.

[5]- ناصر بالحاج: المرجع السابق، ص 12.

[6]- شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص 728.

[7]- سعيدي مزيان: المرجع سابق، ص 203.

تونس التي كان التجنيد الإجباري فيها يتم بفرض الخدمة العسكرية على المجندين لمدة 3 سنوات بالإضافة إلى سبع سنوات كاحتياط، ومع ذلك ورغم قلة سكانها إذا قورنت بالجزائر فإنها كانت تزود الجيش الفرنسي بنسبة 10% من الجنود في كل سنة ويعني ذلك تطبيق نفس صيغة التجنيد الإجباري بالجزائر لتكوين قوات احتياطية بأقل التكاليف ليتم بعد ذلك التخلي عن إرسال الوحدات العسكرية من فرنسا باتجاه شمال إفريقيا (الجزائر) من جهة وا ٍرسال وحدات الجيش الفرنسي الأصلية إلى فرنسا من جهة أخرى واستخدامها بشكل مكثف في تدعيم الحدود الشرقية خاصة أن نسبة الولادات بها في انخفاض مستمر[1].

ومن الأسباب التي دفعت ميسمي إلى طرح هذا المشروع الظروف التي كانت تعيشها فرنسا وارتفاع التهديدات الألمانية وقلة التكاليف بالنسبة للجنود المدعوون[2]، ولقد أثار هذا المشروع جدلا واسعا وسط المعمرون باعتبار أن التجنيد الإجباري حسب القانون الفرنسي لا يطبق إلا على الفرنسيين بينما الجزائريون فهم رعايا حسب قانون مجلس الشيوخ عام 1865[3]، ومنذ الإعلان عن المشروع تم إرسال لجنة عسكرية مكونة من ضباط يتم تعيينهم من طرف وزارة الحرب والداخلية[4]، حيث زارت مدنا جزائرية عديدة منها: بجاية، تيزي وزو... وبناءا على هذا وضع كليمنصو[5] بصفته وزير الداخلية ورئيس الحكومة الفرنسية مشروع التجنيد موضع التنفيذ بالموازاة مع الانخراط عن طريق التعهد بالالتزام[6]. وبمقتضى مرسوم 17 جويلية 1908 الذي أمر بإحصاء الأهالي الجزائريين البالغين سن الثامنة عشر بواسطة سجلات الحالة المدنية من جهة وعن طريق التحري الميداني من جهة أخرى[7].

---

[1]- شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص ص 728،729.

[2]- عز الدين معزة: فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال (1899-1985م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة ، 2004-2005م، ص 65.

[3]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية1900-1930م،ج2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992م، ص 186.

[4]- شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص 729.

[5]- رجل سياسي فرنسي ولد في 28 سبتمبر 1841 بمنطقة موليرون لقب بالنمر مؤسس الحزب الراديكالي الاشتراكي أول من وضع وزارة العمل... ينظر: بن شيخ حكيم: الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية مابين 1912- 1936، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2013، ص 160.

[6]- سعيدي مزيان: المرجع السابق، ص 204.

[7]- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص203.

وفي ظل هذه الظروف ظهرت فكرة جديدة طرحها الجنرال"مانجان" Mougin مفادها جلب الفرق المشكلة من الفيالق السنغالية لتحل محل الفرق العسكرية الفرنسية التي سيتم نقلها إلى فرنسا حسب ما جاء به مشروع ميسمي، والتخلي عن تجنيد الأهالي الجزائريين، ولقد لقي هذا المشروع معارضة شديدة من قبل ميسمي[1].

1-3 موقف المستوطنين والفرنسيين من التجنيد قبل 1912:

أ – موقف المستوطنين من التجنيد قبل 1912:

لعله من باب التذكير فقط: أن خدمة الأهالي الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي تعود جذورها الأولى إلى بدايات الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830، حيث تجند بعض الجزائريين بمحض إرادتهم في صفوف الجيش الفرنسي وتحصلوا مقابل خدماتهم على مرتبات مالية وبعض الأوسمة التشريفية، ومع ذلك لم تثر تلك القضية أية معارضة من قبل المستوطنين الأوروبيين بالجزائر[2].

لكن عندما أعلن النائب ميسمي سنة 1907 عن مشروعه الذي اقترح فيه التخفيض من القوة العسكرية الفرنسية بالجزائر والزيادة في القوة العسكرية للأهالي الجزائريين مع تنظيم الاحتياط منهم وتجنب تجنيد المزيد من الفرنسيين والتأكيد على تطبيق الخدمة العسكرية الإجبارية على الأهالي من مسلمي الجزائر[3] برزت معارضة شديدة من طرف المستوطنين الأوروبيين[4]، لأنه حسب رأيهم لا يضمن أمنهم ولا يوفر الحماية لعائلاتهم وأملاكهم خاصة في حالة إندلاع حرب أوروبية وقيام الأهالي بثورة في البلاد[5]، كما اعتبروا ذلك اهانة لتجنيد شعب مهزوم فراحت صحفهم تصف ذلك بالقضية الخطيرة[6]، ففي 5 نوفمبر 1907 أثارت صحيفة "Dépêche Algérienne" تساؤلا خطيرا بعبارات قائلة: "سوف تدربون الرعاع على استعمال البندقية!..." لتتعاون أيضا مع مجلة إفريقيا الفرنسية وتصدر حملة أخرى

---

[1]- شارل روبير أجيرون : المرجع السابق، ص 738.

[2]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 381.

[3]- الجيلالي صاي ومحفوظ قداش: المقاومة السياسية 1900-1954، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 50.

[4]- سعيدي مزيان: المرجع السابق، ص 203.

[5]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 394.

[6]- عز الدين معزة: المرجع السابق، ص 65.

مضادة للمشروع وتطالب بإلغائه نهائيا[1]، أما عن طريق نوابهم في المجالس المحلية فقد عبر رئيس بلدية الشلف وهو من المعمرين القدامى عن رفضه ورفض كل المعمرين لمشروع تجنيد الأهالي قائلا: "إذا طبقت الحكومة المشروع فإننا سنضطر إلى مغادرة البلاد، إن هذا المشروع كارثة حقيقية ... لأنه صادر ممن لا يعرفون الأهالي الجزائريين جيدا".

وباختصار شديد يمكننا اختزال حجج المعمرين الرافضين للتجنيد الإجباري للأهالي في النقاط التالية:

1– احتقار المعمرين للأهالي كان بسبب النزعة العنصرية لديهم.

2–تخوف المعمرين على نهاية أمنهم في الجز ائر إذا ما أعطيت للأهالي إمكانيات التدريب العسكري والفنون القتالية لأكبر شريحة منهم.

3– تخوف المعمرين من أن يعطى للأهالي الجزائريين حقوق سياسية مقابل تأديتهم للخدمة العسكرية الإجبارية وعندئذ تتحقق العدالة الاجتماعية بينهم وبين المستوطنين الأوروبيين وتذوب الأقلية الكولونيالية في الأغلبية الجزائرية[2].

4– تخوف المعمرين من نقص الأيدي العاملة بعد أن كانت وفيرة تملك الخبرة الزراعية[3].

وفي الأخير نستطيع القول:

أن المستوطنين الأوروبيين وصلوا إلى مبتغاهم من وراء هذه المعارضة التي اتخذت أشكال متنوعة، فحسب تصريح نائب المجلس البلدي بقسنطينة "كيتولي" سنة 1908 في جريدة لاديباش بعد تحاوره مع وزير الحربية "ميسمي" ورئيس الحكومة " كليمنصو" الذين أكدوا له أن قضية منح الحقوق السياسية للأهالي مقابل تجنيدهم ما هي إلا مجرد أفكار وهمية لا أساس لها من الصحة[4]، لتحقق على أرض الو اقع بعد صدور مرسوم 3 فيفري 1912 الخاص بتجنيد الأهالي الجزائريين إجباريا الذي نص على تعويضات مادية على شكل منح ولم ينص على تعويضات سياسية[5]، وبعد ذلك لم يصدر من المعمرين أية ردود

---

[1]- شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص 729.

[2]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص ص 381،382.

[3]- ناهد إبراهيم الدسوقي: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين (1918-1939)، منشأة المعارف، الإسكندرية، د.ت، ص 62.

[4]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 396.

[5]- شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص 742.

فعل إزاء هذه القضية التي أسالت الكثير من الحبر على الجرائد وارتفعت بشأنها الكثير من الأصوات على المنابر[1].

ب – موقف الفرنسيين من التجنيد قبل 1912:

إن مشروع التجنيد الإجباري تقاذفته عدة اتجاهات جعلته كالأمواج المتزاحمة على شاطئ البحر بفعل المد والجزر ولكل فريق بطبيعة الحال هدف يسعى إلى تحقيقه وفقا لما يخدم مصالحه الخاصة، فمثلا إذا تناولنا موقف الرأي العام الفرنسي من التجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين تلوح لنا في الأفق: مواقف الساسة الفرنسيين ومواقف العسكريين الفرنسيين التي تحمل في طياتها وجهات نظر مختلفة تدور في مجملها حول التأييد والمعارضة.

1– موقف الساسة الفرنسيين: لقد أيد رجال السياسة الفرنسيون فكرة التجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين مراعاة لمصلحة فرنسا العليا التي كانت تسعى من وراء الضرورة إلى تغطية النقص الواضح في تعداد الجيش الفرنسي لأن الانضمام الإرادي في صفوف الجيش الفرنسي من قبل الأهالي لم يعد كافيا خاصة وأن القوة العسكرية لألمانيا في تزايد مستمر وأصبحت تهدد أمن أوروبا بصفة عامة وأمن فرنسا بصفة خاصة، لكن الاختلاف بين رجال السياسة الفرنسيين وقع فيما يتعلق بمنح الحقوق السياسية للأهالي الجزائريين مقابل خدماتهم العسكرية تحت راية العلم الفرنسي أو الاكتفاء بتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية[2].

2 – مواقف العسكريين :

إن وجهات النظر عند العسكريين الفرنسيين عرفت هي الأخرى نوع من التضارب والاختلاف فيما يخص مشروع التجنيد الإجبار ي أو ما يرافقه من حقوق سياسية واقتصادية، فبعضهم كان مؤيدا والبعض الآخر كان معارضا بالرغم من أن جميع المشاريع الخاصة بتجنيد الأهالي كانت من اقتراح العسكريين أنفسهم لأنهم أصحاب الميدان وأدرى بالأزمة التي كان يمر بها الجيش الفرنسي[3].

[1]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 396.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 389،390.

[3]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 392.

2 – قانون التجنيد الإجباري 3 فيفري 1912:

كما عرفنا سابقا بأن التجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي لم تكن فكرة جديدة تبنتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية لتطبقها مباشرة سنة 1912، بل كانت جذورها الأولى تعود إلى سنة 1830 تاريخ دخول الاحتلال الفرنسي للجزائر[1]، لتدخل هذه الفكرة المعمول بها سابقا دائرة النقاش وتسيطر أكثر على جدول أعمال الطبقة السياسية بغية الاستغلال المكثف للأهالي الجزائريين للخدمة في الجيش الفرنسي، ولقد كان هذا الطرح مستوحى من خيال ميسمي 1907[2]. نظرا للتناقص الملحوظ الذي أصاب تعداد الجيش الفرنسي الناتج عن تراجع عدد الولادات في فرنسا إذا ما قورنت بنمو الشعب الألماني[3]، وذلك بسبب انتشار ثقافة العزوف عن الولادة نظرا للوضع الاقتصادي الذي كانت تمر به فرنسا آنذاك، أما السبب الثاني في الانخفاض ما خلفه قانون 21 مارس 1905 الذي ينص على تخفيض مدة الخدمة العسكر ية الإجبارية بالنسبة للفرنسيين إلى سنتين عوض ثلاث سنوات[4]، ولعل ما جعل ميسمي يطرح مشروعه ويتمسك به أكثر يعود إلى تأزم العلاقات الدولية حيث شهد القرن العشرين تنافسا رهيبا على فرض السيطرة على المنطقة[5]، برزت فيه ألمانيا على الساحة الأوروبية بجيش ضخم ما جعل طموحاتها العسكرية في تزايد مستمر مهددة بذلك أعدائها خاصة فرنسا[6]، ليحظى مشروعه بعد سنوات بعناية من طرفه بعدما تقلد وزارة الحرب في 27 جوان 1911 ليباشر في الشهر الموالي بإصدار قرار ينص على تجنيد فيالق من القناصة الجزائريين في ظل أزمة أغادير في المغرب الأقصى وما رافقها من جلاء معظم وحدات الجيش الفرنسي من جهة[7]، وأن التطوع الإرادي في صفوف الجيش الفرنسي من قبل الأهالي الجز ائريين أصبح يسير في طريق مظلم لاتجاه الشباب الجزائري إلى

---

[1]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 349.

[2]- شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص 721.

[3]- عبد العزيز سليمان النوار و عبد المجيد النعنعي: التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الأولى، دار النهضة، بيروت، د.ت، ص 410.

[4]- ناصر بالحاج: المرجع السابق، ص 17.

[5]- فرنسوا جورج دريفوس ورولان مركاس وآخرون: موسوعة تاريخ أوروبا من عام 1789 حتى أيامنا، تر: حسين حيدر، ج3، منشورات عويدات، لبنان، 1995، ص 346.

[6]- عبد الحميد زوزو: تاريخ أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، د.م.ج، د.م، 1996، ص 28.

[7]- شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص 740.

الأعمال المدنية التي تدر عليه ربحا كبيرا لأن الأيدي العاملة الأهلية كانت شحيحة وبالتالي أجورها مرتفعة ولذلك رفضوا الاتجاه إلى الأعمال العسكرية من جهة أخرى[1]، وما زاد الطين بلة أنه في 27 نوفمبر 1911 تقدم أحد الجنرالات إلى وزير الحرب "ميسمي" بتقرير أكد فيه العجز المسجل في قوى القناصة[2].

وكانت نتيجة الأسباب السالفة الذكر أن خلقت فرنسا لجنة تحقيق خاصة للنظر في إمكانية تطبيق التجنيد الإجباري على الجزائريين وحاولت أن تبقيها سرا حتى تصدر قرارها الأخير[3]، لكن هذه اللجنة عند وصولها إلى الجزائر اعترضتها صعوبات كثيرة ناتجة عن محاولة المستوطنين منع الأهالي من المثول لهذه اللجنة، حتى أنهم رفضوا استقبالها هذا من جهة والمعارضة التي أبداها الأهالي الجزائريون من تلقاء أنفسهم من جهة أخرى[4]، وعلى ضوء هذه الظروف قام وزير الحرب بإصدار المرسوم الأول في 31 جانفي 1912 تضمن شروطا لتعديل نظام الانضمام الإرادي في الجيش ونسبة العلاوات ثم أصدر المرسوم الثاني يوم 3 فيفري 1912 الخاص بالخدمة العسكرية الإجبارية للأهالي الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي[5].

2-1 التعريف بقانون التجنيد الإجباري (دراسة بعض بنوده):

عندما وافق المجلس الوطني الفرنسي في فيفري عام 1912 على قانون التجنيد الإجباري[6]الذي فرضته الإدار ة الفرنسية على الشباب الجزائري استعدادا للحرب العالمية الأولى حيث تزامن إصداره في ظل الحرب العثمانية الإيطالية على ليبيا وقيام فرنسا باحتلال المغرب الأقصى في 1912[7]، وبمقتضى هذا الذكر يتسنى لنا ما يلي:

أن مرسوم 3 فيفري 1912: هو قانون سياسي عسكري ينص على التجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي، ولقد تعمدت الإدارة الفرنسية نشره في جريدة المبشر

---

[1]- ناهد إبراهيم الدسوقي: المرجع السابق، ص 62.

[2]- شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص 740.

[3]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع السابق، ص 176.

[4]- صالح عباد: الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، د.م. ج، قسنطينة، 1999، ص 190.

[5]- شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص 741.

[6]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية 1900-1930، ج2، المرجع السابق، ص 178.

[7]- أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في في تاريخ الجزائر، ج4، المرجع السابق، ص 196.

Le Mobacher[1] باعتبارها جريدة رسمية، حظي فيها هذا المرسوم بتوقيع رئيس الجمهورية الفرنسية ألبار فاليار ووزير الحرب الفرنسي ميران[2]،(ينظر الملحق رقم02) محتويا على 30 بندا مقسمة إلى ثلاث أقسام، الأول: خاص بالأحكام العامة للتجنيد بصيغة الانضمام الإرادي وا ٍعادة الانضمام والقسم الثاني: فيه التأكيد على الأحكام الواردة في سابقه، أما القسم الثالث: فلقد شمل العدد الأكبر من البنود، حيث تضمنت العديد من الشروط المفروضة على الأهالي الجزائريين للخدمة تحت راية العلم الفرنسي يمكن اختزالها فيما يلي:

1– أن الإحصاء السنوي للشباب البالغين سن الثامنة عشر يكون حسب البلديات التي ينتمي إليها أو التي استقر بها أكثر من حول كامل[3]، وكان هذا العمل يتم كل عام عن طريق وزارة وزارة الحربية ويطبق على العناصر الأوروبية أيضا لكن الفرق يظهر جليا في السن حيث أن الشاب الفرنسي يجند في الواحد و العشرون من عمره وحسب احتياجات الدولة الفرنسية[4].

2– يكون التجنيد لمدة ثلاث سنوات بعد فحص طبي بالنسبة للشباب المقبل على التجنيد، وهنا تبرز لنا سياسة التمييز العنصري فمدة الخدمة العسكرية بالنسبة لأبناء الفرنسيين قد قلصت إلى سنتين فقط بعد صدور قانون 21 مارس 1905[5].

3– للمجند الأهلي حق في إيجاد بديل عنه يستخلفه في أداء الخدمة العسكرية، وهذا ما أتاح الفرصة أمام أبناء الأعيان من عدم أداء الخدمة العسكرية خاصة في منطقة وهران[6]، حيث أصبح هذا الأمر يثير الخناق بالنسبة للناس البسطاء الذين أحسوا وكأنهم يباعون بالكيلوغرامات، حتى أن السلطات الفرنسية في حد ذاتها لم يعجبها الأمر لأنه في نظرها يحول دون تجنيد الإطارات المتطورة وقد تم بالفعل إلغاء هذا النظام بعد ثلاثة أشهر من بدء

---

[1]- هي صحيفة أنشأتها الإدارة الفرنسية صادرة عن الولاية العامة سنة 1847 باللغة الدارجة واللغة الفرنسية، كان يشرف عليها مستشرقون فرنسيين، وتم إنشاؤها لغرض إطلاع الجزائريين في صفحاتها على التعاليم والقوانين الصادرة عن الولاية العامة ... ينظر: محمد ناصر: الصحف العربية الجزائرية، الجزائر، 1980، ص 19.

[2]- جريدة المبشر: مرسوم 3 فيفري 1912، العدد 5436، السبت 2 مارس 1912، ص ص1،2.

[3]- ناصر بالحاج: المرجع السابق، ص 40.

[4]- ناهد إبراهيم الدسوقي: المرجع السابق، ص 62.

[5]- سلسلة المشاريع الوطنية للبحث: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 96.

[6]- ناهد إبراهيم الدسوقي: المرجع السابق، ص 63.

القتال[1].

4– للمجند الأهلي حق في منحة قدرها 250 فرنك، 150 منها يتلقونها بمجرد التحاقهم والبقية تمنح لهم بعد سنتين من الخدمة[2]، وفي هذا الشأن تقول إحدى الصحف الموالية للاستعمار: "أن المجند الأهلي يقبض منحة لا يقبضها المجند الفرنسي... وأن الخدمة العسكرية لا تؤثر على مستقبله المهني في حين أن الفرنسي مضطر لإيقاف دراسته..."، ليتفرغ بعدها فرحات عباس[3] ويرد عليها قائلا: "إن هذه المنحة إنما هي شتيمة بالنسبة للفرنسيين، أما بالنسبة إلينا فهي أجر بخس لثلاث سنوات من الخدمة، وكانت قرطاج تدفع لمرتزقتها أكثر هذا من ناحية، أما بخصوص الخدمة العسكرية لا تؤثر على المستقبل المهني للمجند الأهلي فهل لعمال الأرصفة أو العامل اليدوي لدى المستوطنين الأثرياء أو لفلاح الأرض المحجرة مستقبل مهني من ناحية أخرى؟[4].

5– نص مرسوم 3 فيفري 1912 على منح الجنود القدامى امتيازات عديدة[5] منها ما يلي:

* إعفاء المجندين الجزائريين من تطبيق قوانين الأنديجينا "الزجرية" عليهم.
* إلغاء رخصة التنقل داخل الجزائر ومع فرنسا.
* إحالة باقي المخالفات الأخرى على قضاة الصلح بدلا من السلطات الإدارية.
* رفع نواب الأهالي في مجالس العمالات إلى الثلث والسماح لهم بالمشاركة في انتخابات مجلس شيوخ البلديات[6].

---

[1]- شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، م1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 418.

[2] -جريدة المبشر: المرجع السابق ، ص 2.

[3]- ولد في 24 أكتوبر1899 ببلدية الطاهير ولاية جيجل، كان من مؤسسي جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا في الجزائر، ألف كتاب "الشاب الجزائري"، تخرج من الكلية المختلطة للصيدلة والطب بالجزائر 1935، شارك في الانتخابات البلدية والجهوية والمالية، انخرط في صفوف الجيش الفرنسي عند قيام الحرب العالمية الثانية، قام بتقديم مذكرة "البيان" 1943 إلى الإدارة الفرنسية والحلفاء... ينظر: علي تابلات: فرحات عباس رجل دولة، ط2، ثالة، الجزائر، 2009.

[4]- فرحات عباس: الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم"الشاب الجزائري"،تر:أحمد منور،وزارة الثقافة، الجزائر،2007،ص44.

[5]- شارل روبير أجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، المرجع السابق، ص 741.

[6]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954،د.م.ج، الجزائر،2007، ص 44.

6– ويشمل المرسوم في طياته الإعفاء من الخدمة العسكرية الإجبارية حيث: يعفى الابن أو الحفيد الوحيد المتكفل بوالدته الأرملة واليتيم الذي يعول أخوه الأصغر منه أو أكبر الأخوين من الأب سنا إذا وقعت عليهم القرعة في آن واحد[1].

ولقد كان هذا المرسوم سار ي المفعول في الإقليم المدني فقط، أما الإقليم العسكري لم يكن معنيا[2].

وعلى ضوء هذه الدراسة يتضح لنا: أن الأهالي الجزائريين الذين يجندون إجباريا كانوا لا يعاملون على قدم المساواة مع الجنود الفرنسيين فهم يقضون تحت السلاح ضعفي المدة التي يقضيها الفرنسي ولا ينالون ما يناله من رتب وألقاب ولا يتقاضون ما يتقاضاه من أجور[3]، وفي 24 فيفري 1912 تلقى الحاكم العام بالجزائر آنذاك أوامر بتطبيق المرسومين معا (مرسوم 31 جانفي 1912، و 3 فيفري 1912)[4].

2 – 2 المواقف المختلفة للجزائريين من التجنيد الإجباري (1912-1914):

بعد تصريح ميسمي 1907 عن مشروعه الخاص بالتجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين مقدما بذلك تقريرا إلى غرفة النواب " أنه لا نستطيع الحصول على تعداد جيش كبير لمواجهة ألمانيا إلا إذا بدأنا من الآن فصاعدا نتهيأ لاستعمال كل الخزان البشري الذي تمنحه لنا الجزائر"[5]، وعلى ضوء هذا الاقتراح تم تشكيل لجنة حكومية خاصة برئاسة المقدم "رود بييه" للنظر في كيفية تطبيق التجنيد الإجباري بطريقة مثالية تحافظ فيها فرنسا على مصالحها، ولقد بدأت هذه اللجنة أعمالها في أكتوبر 1907 حيث زارت مدنا عديدة بالجزائر، حاول الفرنسيون أن يبقوها سرا إلى حين الانتهاء من أشغالها إلا أن الجزائريين اكتشفوا أمرها واستقبلوها بالرفض، لتنهي عملها في مارس 1908 وتسلم تقاريرها إلى وزارة الحرب بأن التجنيد الإجباري يمكن تطبيقه في الجزائر، وكانت نتيجة ذلك أن وافقت الحكومة الفرنسية على تطبيقه طبقا لما صرح به رئيس الحكومة الفرنسية " كليمنصو" في رسالة بعثها إلى

---

[1]- جريدة المبشر: المرجع السابق، ص 2.

[2]- ناصر بالحاج: المرجع السابق، ص 41.

[3]- أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 67.

[4]- شارل روبير أجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919، المرجع السابق، ص 741.

[5]- الأمير خالد: رسالة إلى الرئيس ولسون ونصوص أخرى، تر: محمد المعراجي، وزارة الثقافة، الجزائر،2009، ص 62.

الحاكم العام بالجزائر قال فيها: " إن تناقص الولادات بفرنسا وتناقص عدد المجندين في الجيش أجبر الدولة على اللجوء إلى التجنيد الإجباري للجزائريين كالذي يطبق في فرنسا على الفرنسيين"[1]، وتأكيدا على ذلك أصدرت السلطات الفرنسية مرسوم 17 جويلية 1908 الذي ينص على إحصاء الشبان الجزائريين البالغين سن الثامنة عشر وذلك بقصد تجنيدهم في السنة الموالية ولقد أثار هذا القرار معارضة شديدة من طرف الجزائريين[2] اتخذت أشكالا عديدة منها: الشغب في الشوارع والعرائض والوفود والاختفاء، تأكد من ورائها الجزائريون أن طبيعة التجنيد العسكري الإجباري متناقضة مع طبيعة العلاقة التي ما تزال تربطهم بفرنسا وذلك لأسباب عدة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1– أن قانون مجلس الشيوخ الصادر في 1865 (قانون التجنيس) فرض على الجزائريين التخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية مقابل الحصول على الجنسية الفرنسية واعتبر هم رعايا لا مواطنين، وعليه فالتجنيد الإجباري إذا طبق على الفرنسيين فهم يتمتعون بكل الحقوق المدنية كمواطنين أما تطبيقه على الجزائريين (رعايا) فهو من باب أداء الواجب لا تقابله حقوق.

2– أن الأهالي كانوا يعيشون تحت إجراءات استثنائية متمثلة في قانون الأهالي والمحاكم الرادعة ومنشور جونار، ولم يكن التجنيد في رأيهم سوى حمل جديد يضاف على كاهلهم.

3–أن التجنيد الإجباري لا يراعي مشاعر الجزائريين الدينية فهم ملز مون أن يعملوا تحت علم قد يأخذهم إلى محاربة إخوانهم في الدين من أجل قضية لم تكن قضيتهم.

4– الاتفاق الذي أبرمه الكونت دي بورمون مع الداي حسين يوم 5 جويلية 1830 "معاهدة الاستسلام" وأهم ما جاء فيها ما نص عليه البند الخامسمن احتر ام الديانة الإسلامية والعادات والتقاليد الجزائرية، لقد رأى الجزائريون أن التجنيد يتناقض مع هذا الاتفاق[3].

عندما وافق المجلس الوطني الفرنسي في 3 فيفري 1912 على قانون التجنيد الإجباري اضطربت لذلك الجزائر كلها، فعلى الصعيد الشعبي انتشر العنف والاغتيال والشباب

[1]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص ص 355،356.

[2]- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 203.

[3]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930،ج2، المرجع السابق، ص ص 176،177.

المقصود بالتجنيد هرب إلى العام الفرنسي للاحتجاج ضد التجنيد، أما على الصعيد الرسمي قام الجزائريون بتقديم العرائضروا إرسال الوفود والمطالبة بوضع حد لنظام التجنيد الإجباري[1].

أ– العرائض والوفود: برزت مقاومة جديدة على الجبهة السياسية التي تزعمتها جماعة النخبة[2] وكتلة المحافظين[3] للرد على ضريبة الدم التي قد تدفع بهم إلى مقاتلة إخوانهم في الدين، فجماعة النخبة موقفها من التجنيد الإجباري كان واضحا أنه في حالة إجبار المسلمين على أداء الخدمة العسكرية الإجبارية تحت راية العلم الفرنسي يتحتم على فرنسا تقديم تعويضات سياسية كاملة[4]، وبالرجوع إلى الوراء نجد أن الشبان الجزائريين عام 1908 أرسلوا وفدا إلى باريس برئاسة عمر بوضربة عضو المجلس البلدي للعاصمة وقد استقبل هذا الوفد من طرف رئيس الوزراء الفرنسي في 3 أكتوبر1908 وقدموا إليه عريضة باسم كل الجز ائريين المسلمين محتجين على التجنيد الإجباري، وأصروا على أن يتحصل الجزائريون على الحقوق السياسية والمدنية قبل أن يتم استدعاؤهم للخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي، ولقد رد عليهم "كليمنصو" بمحاولة النظر في إصلاحات جديدة في الجزائر ولكنه أوضح للوفد أن قانون التجنيد الإجباري لا رجعة فيه[5]، وعندما صدر مرسوم 3 فيفري 1912 الخاص بالتجنيد الإجباري للجزائريين أصيب الشبان الجزائريون بخيبة الأمل فالإجراءات نصت على تعويضات مادية على شكل منح ولم تنص على التعويضات السياسية[6]، ولكن الشبان الجزائريين لم يستسلموا وبدعم من " لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين" قام أعضاء بلدية الجزائر العاصمة في 27 ماي 1912 بتقديم عريضة هامة إلى حكومة الجمهورية الفرنسية والمجلس الوطني الفرنسي عبروا فيها عن رفضهم لقانون التجنيد

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص 178،179.

[2]- تشكلت هذه الجماعة حوالي سنة 1907 وهي منافسة للمحافظين، أعضاؤها أولئك الجزائريون الذين جمعوا بين الثقافة العربية والفرنسية، ففي سنة 1911 عرفها أحد أعضائها أنها " ثريات الشبان المتخرجين من الجامعات الفرنسية... ينظر: محمد بلعباس: الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت، ص 15.

[3]- هي مجموعة من الشخصيات الجزائرية المتشبعة بالثقافة العربية الإسلامية ومتأثرة بأفكار الجامعة الإسلامية، تشكلت مع مطلع القرن العشرين وأشهر روادها: الشيخ عبد القادر المجاوي، عبد الحليم بن سماية، مولود بن موهوب... ينظر: عبد الوهاب بن خليف: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار طليلة ،الجزائر ، 2009 ، ص 108.

[4]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 358.

[5]- أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930،ج2، المرجع السابق، ص ص 182،183

[6]- شارل روبير أجيرون : الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، المرجع السابق، ص 742.

الإجباري وطالبو فيها بجملة من الاصلاحات[1]، ولم تتوقف مسيرة الشبان الجزائريين حيث سافر الوفد الجزائري الثاني إلى باريس وقدم مذكرة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية "بوانكاري" إلى أن مساعيه باءت بالفشل[2].

وإذا قمنا باستعراض موقف كتلة المحافظين يتبين لنا من الوهلة الأولى أن هذه الشخصيات الجزائرية المتشبعة بالثقافة العربية الإسلامية والمتأثرة بأفكار الجامعة الإسلامية[3] قد عارضت بشدة التجنيد الإجباري[4]، وعلى رأسهم الأستاذ عمر راسم[5] الذي كان يكتب المناشير بخط يده ويعلقها على الحائط في الأماكن الإستراتيجية ضد قانون التجنيد ثم الشيخ عبد الحليم بن سماية[6] وقد صرح أمام المجلس البلدي ورئيسه حين طلب منه أن يتكلم بالنيابة عن المسلمين: " فتقدم واستدل بالقرآن على أن المسلمين إذا أدوا الخدمة العسكرية للدولة الفرنسية لا يكونون مسلمين بجميع معاني الكلمة، ولو نالوا من الحرية ما يخول لهم التربع على رئاسة الجمهورية[7]، وختم حديثه مؤكدا على الرفض التام للتجنيد الإجباري سواء مع الحقوق السياسية أو بدونها[8]، وثالثهم الصحافي الأستاذ عمر بن قدور[9] في مقال له

---

6 – أبو القاسم سعد الله:الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930 ،ج2 ،المرجع السابق ،ص ص181 ، 182.

[2]- ناهد إبراهيم الدسوقي: المرجع السابق، ص 60.

[3]- عبد الوهاب بن خليف: المرجع السابق، ص 108.

[4]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص ص 353-388.

[5]- من مواليد العاصمة سنة 1833، ألقى دروسا بالمدرسة الثعالبية، ولج عالم الصحافة وكتب في الصحف التونسية منتقدا فيها السياسة الاستعمارية، أنشأ صحيفة ذو الفقار سنة 1914، كتب العديد من المقالات في صحيفة الفاروق وتوفي سنة 1959... ينظر: أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1998، ص 282.

[6]- ولد بالجزائر العاصمة عام 1866، عرف بشهامته الإسلامية وغيرته الوطنية وكان من المتأثرين بأفكار الجامعة الإسلامية، رافق محمد عبدو فترة زيارته للجزائر في 1903، له العديد من المؤلفات منها: فلسفة الإسلام، توفي سنة 1933... ينظر: عبد الوهاب بن خليف: المرجع السابق، ص ص 109،110.

[7]- محمد قنانش ومحفوظ قداش: نجم الشمال الإفريقي 1926-1937، (وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجز ائرية)، د.م.ج، د.ت، ص 14.

[8]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع السابق، ص150.

[9]- ولد بالعاصمة حوالي 1886، حفظ القرآن الكريم في صغره، درس في الثعالبة على يد عبد القادر المجاوي و عبد الحليم بن سماية، كتب في جريدة اللواء المصرية وعمره 20 سنة... ينظر: أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص ص 266،267.

بعنوان "مسألة تجنيد مسلمي الجزائر" المنشور بجريدة "الحضارة" بالأستانة، عدد 70 في أوت 1911[1].

ب – الهجرة الخارجية: عرفت سنة 1907 موافقة فرنسا مبدئيا على مشروع ميسمي وبدأت تظهر في الأفق تبعا لذلك بوادر تطبيقه، ففي عام 1908 قامت بإجراء إحصاء خاص للشباب البالغين سن التجنيد، وهو ما جعل البلاد كلها تعرف موجات من الاضطرابات خاصة بعد أن أعلنت لجنة رود بييه العسكرية أن التجنيد الإجباري يمكن تطبيقه في الجزائر[2]، وعندما أصبح واضحا أن قانون التجنيد الإجباري سيصدر ويطبق لا محالة لم يعد يعد هناك خيار أمام الجزائريين سوى الرحيل خارج البلاد دون التفكير في العودة إليها[3]، فظهرت هجرة جماعية مست العديد من المدن وهذا ما أكده مالك بن نبي في مذكراته " أن جده لأمه هاجر من قسنطينة إلى طرابلس الغرب ضمن موجة الهجرة التي اكتسحت المدن الجزائرية الكبيرة خاصة قسنطينة وتلمسان حوالي سنة 1908"، ومرت سنة 1909 دون أن يطبق فيها التجنيد الإجباري على الجزائريين غير أنه بحلول شهر أكتوبر صدر مرسوم 19 سبتمبر 1909 المتعلق بإحصاء الشباب البالغين من العمر سن الثامنة عشر والقادرين على أداء الخدمة العسكرية خلال العام المقبل[4]، ولقد كان الإحصاء فرصة مواتية استغلها المعمرون وقاموا بنشر دعاية كاذبة بين الطبقات الشعبية الجزائرية لدفعهم إلى الهجرة والتخلي عن أراضيهم وممتلكاتهم للاستيلاء عليها، وجاء في هذه الدعاية أن التلقيح الإجباري الذي فرضته الإدارة الفرنسية على الأهالي هو مكيدة من فرنسا للتخلص من الجزائريين نهائيا، والواقع أن التلقيح الإجباري فرضته فرنسا على الأهالي المعنيين بالخدمة العسكرية تجنبا للأمراض المعدية[5]، وهذا ما زاد الطين بلة حيث سجلت في 1910 هجرة كبيرة للجزائريين تمثلت في رحيل 80 عائلة من ضواحي برج بوعريريج وسطيف متجهة إلى سوريا.

---

[1]- محمد قنانش ومحفوظ قداش: المرجع السابق، ص 15.

[2]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 364.

[3]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع السابق، ص 122.

[4]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 365.

[5]- عمار هلال: الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)، دار هومة، الجزائر، 2007، ص ص 114،115.

ولقد عرفت قضية التجنيد الإجباري عدة تطورات حيث أصدرت فرنسا مرسوم 28 فيفري 1911 الخاص بإحصاء الشباب البالغين من العمر ثمانية عشر سنة وهو إجراء تزامن مع تعيين ميسمي وزيرا للحربية في 27 جوان 1911 من جهة، وتطورات أزمة أغادير بالمغرب الأقصى من جهة أخرى[1]، فكانت هذه الظروف بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس حيث انطلقت هجرة جماعية مشهورة من مدينة تلمسان غادرت فيها أكثر من 1200 عائلة اتجهت نحو سوريا بعد المرور بالأراضي المغربية ومن أشهر المهاجرين عندئذ الشيخ محمد بن يلس زعيم الطريقة الدرقاوية[2]، ولم تقتصر الهجرة الجماعية على مدينة تلمسان لوحدها بل شهدت مدينة بجاية أيضا هجر ة قبائلية انتقلت فيها 32 عائلة حطت رحالها بسوريا[3].

ولقد أثارت الهجرة التلمسانية في 1911 مخاوف الفرنسيين واعتبروها هلعا حقيقيا ووباء أخلاقيا قد يتسبب في اختلال الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد الجزائرية، وكان نتيجة ذلك أن أمرت السلطات الفرنسية غلق الحدود الجزائرية و عين الحاكم العام لجنة تحقيق لدراسة الوضع وتقديم تقرير عنه[4]، متهمة في ذلك الدولة العثمانية وأنصار الجامعة الإسلامية، إلا أن السنة الموالية وبعد صدور قانون التجنيد الإجباري في 3 فيفري 1912 شهدت هجرة الآلاف من الجزائريين نحو الشرق وهناك أعداد هامة أخرى انتقلت إلى تونس والمغر ب وليبيا دون أن تثير انتباها[5].

ومن خلال ما تقدم أن نستخلص أن الهجرة الجماعية التي مست العديد من المدن الجزائرية وخاصة مدينة تلمسان سنة 1911 كان من ورائها قانون التجنيد الإجباري، دون أن ننسى الدور الذي لعبته الدولة العثمانية في هذه الفترة حيث قدمت الدعم بمختلف أنواعه لهؤلاء المهاجرين حسب شهادة البعض منهم، وهذا ما شجع الأهالي الجزائريين على ترك الديار[6].

---

[1]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص ص 365،366.

[2]- أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، المرجع السابق ، ص 196.

[3]- سعيدي مزيان: السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها (1871-1914)، ج2، دار سنجاق الدين للنشر والتوزيع، د.م، 2010، ص 96.

[4]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع السابق، ص 123.

[5]- بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989 ،ج1 ، دار المعرفة ، الجزائر، د.ت، ص ص 320،321.

[6]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 367.

خلاصة القول: أن فرنسا قد طبقت قانون التجنيد الإجباري على الأهالي الجزائريين ولم تكترث لمعارضتهم التي اتخذت أشكالا مختلفة وباشرت في تنفذه، خاصة وأن الحرب العالمية الأولى أوشكت على الاندلاع.

الفصل الثاني: الجزائر إبان الحرب العالمية الأولى

(1914ـ 1918)

1- إجراءات الإدارة الاستعمارية في تطبيق التجنيد الإجباري

1-1 استمرارية القوانين الاستثنائية.

1-2 إقحام الجزائريين في الحرب العالمية الأولى.

1-3 الدعاية الفرنسية المؤيدة للتجنيد.

2- الانتفاضات والثورات الشعبية

2-1 ثورة بني شقران 1914.

2-2 ثورة الأوراس 1916.

2-3 ثورة الهقار 1916 .

بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى وضعت الجزائر بأسرها في حالة حصار واستنفار وفعل قانون حالة الطوارئ، ففرنسا لم تنسى ثورة 1871 التي اغتنم فيها الجزائريون فرصة انشغال فرنسا بالحرب الألمانية وتحرشاتها عام 1870 ليثوروا ضدها[1]، وتحسبا لأي أحداث مماثلة كان على الإدارة الفرنسية تسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية والحفاظ على الهدوء والاستقرار ومنع حدوث ثورة أو تمرد[2]، لأن العاصفة التي مرت بها الجزائر جراء قانون التجنيد الإجباري لم تهدأ بعد والشباب المقصود بالتجنيد التجأ إلى الجبال والغابات فرارا من العمل تحت راية فرنسا الاستعمارية[3]، ولأن المصائب لا تأتي فرادى فقد سارعت السفن الألمانية (غوبن وبرسلو) إلى قصف مدينتي سكيكدة وعنابة لتنشر دعايتها بين الطبقات الشعبية الجزائرية لتشجعها على معارضة التجنيد[4]، وعلى وقع هذه الظروف ألقى الحاكم العام على الجزائر " لوتو" خطابين أولهما موجه إلى المستوطنين وثانيهما موجه إلى الأهالي المسلمين ليزرع بينهم دعاية واسعة يصور فيها ألمانيا أنها العدو الحقيقي للإسلام و أن فرنسا حامية له[5].

وعموما رغم معارضة الجزائريين لقانون التجنيد الإجباري فإن فرنسا طبقته عليهم بالقوة متبعة في ذلك أسلوب الترغيب والترهيب ولقد نجحت من وراء ذلك في تعبئة كل الطاقات المتوفرة في البلاد وتسخيرها لدعم المجهود الحربي[6].

1 – إجراءات الإدارة الاستعمارية في تطبيق التجنيد الإجباري:

1 – 1 استمرارية القوانين الإستثنائية:

أ– قانون الأهالي:

لقد اعتبرت فرنسا الجزائريين رعايا فرنسيين لكنهم يخضعون لأحكام الشرع الإسلامي انطلاقا من القرار المعروف بساناتوس كونسولت الذي أصدره نابليون الثالث بعد زيارته

---

[1]- شارل روبير أجيررون: تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، المرجع السابق، ص 413.

[2]- ناصر بالحاج: المرجع السابق، ص 123.

[3]- أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، عالم المعرفة، الجزائر، 2010، ص 132.

[4]- شارل روبير أجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، المرجع السابق، ص 813.

[5]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع السابق، ص ص 248،249.

[6]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 420.

للجزائر في 14 جويلية 1865[1]، وبمقتضى هذا القانون بالغت فرنسا في سن قوانين مجحفة وجائرة تحكم بها الجزائريين، كان أهمها ما أطلقت عليه قانون الأهالي فقد أصدرته بعد فشل ثورة 1871 (ثورة المقراني) ثم وسعت من صلاحياته بعد ثورة 1881 (ثورة الشيخ بوعمامة) وهو عبارة عن مجموعة من القوانين و الإجراءات الاستثنائية الجائرة لا صلة لها بالقانون العام[2]، تهدف الإدارة الفرنسية من وراء سنها إلى تطبيق سلسلة من العقوبات الزجرية ضد المسلمين الجزائريين، ولقد حدد قانون الأنديجينا عند صدوره 41 مخالفة يعاقب عليها الجزائريون ثم انخفضت هذه المخالفات إلى 21 مخالفة عام1891 لتستقر عند 23 مخالفة عام 1904 إلى عام 1914، كما حددت مدة سريان مفعوله بسبع سنوات قابلة للتجديد حتى تم إلغائه نظريا عام 1930، وبمقتضى هذا القانون الذي منع الأهالي من التنقل بين الأقاليم والمناطق دون رخصة أو إذن من إدارة الشرطة وخول للحاكم العام سلطة توقيع العقوبات الصارمة على الأهالي دون محاكمة بدعوى حفظ الأمن وذلك بالسجن والتغريم ومصادرة الأملاك دون صدور حكم قضائي[3]، أصبح الجزائريون بموجبه مطالبين جماعيا بتحمل مسؤولية أي خسارة مادية أو نشوب الحرائق في الغابات (شرع مبدأ المسؤولية الجماعية) فإذا ارتكب جزائري مخالفة بسيطة فإنه يغرم عليها خمسة عشر فرنكا أو يسجن خمسة أيام بأمر من المسؤول الفرنسي و هي نوع من المخالفات لا ينص عليها القانون العادي ولا يعتد ها مخالفات، أما إذا ارتكب مخالفة خطيرة فإنه يحال على محاكم خاصة تسمى "المحاكم الرادعة" أو محاكم الجرائم بالإضافة إلى ذلك فإن الإدارة الفرنسية لها الحق بأمر من الحاكم العام في أن تحتجز وتطرد وتسجن أي جزائري، ولعل نظام الاحتجاز الذي يسميه بعض الكتاب نظام "الرسائل المختومة" هو أسوأ هذه الإجراءات[4]، بل أن من جملة الأشياء التي يعاقب عليها قانون الأنديجينا تمسك المسلم الجزائري بقانونه الخاص الذي يستمد أحكامه من تعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء (الزواج- الطلاق – الميراث)[5].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع السابق، ص 24.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 87،88.

[3]- محمد بلعباس: المرجع السابق، ص 306.

[4]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900- 1930، ج2، المرجع السابق، ص 88.

[5]- جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994، ص 126.

ب – المحاكم الرادعة Tribunaux Répressives:

كانت من نتائج ثورة عين تركي[1] في 1901 هي إنشاء نظام جديد يعرف بالمحاكم الرادعة وفقا لقرار 29 مارس و 28 ماي 1902، وكان هذا الإجراء الجديد قد ضرب الجزائريين في العمق[2]، إذ لم يكن لهم حق استئناف الأحكام إلا إذا زادت العقوبات على 500 فرنكا (وهو مبلغ فلكي بالنسبة للجزائريين) أو ستة أشهر سجنا،ولقد باشرت تلك المحاكم التي بلغ عددها 155 محكمة أعمالها بحماس منقطع النظير[3].

ج – منشور جونار:

لقد ولدت ثورة عين بسام[4] في 1906 إجراءات اضطهادية جديدة تعرف بمنشور جونار الذي أصدره الحاكم العام "جونار"[5] فلقد أرسل منشوره إلى رؤساء العملات الثلاث (العاصمة – قسنطينة – وهران) أمرهم فيه: أن يغلقوا مقاهي الجزائريين المشتبه فيهم وأن يمنعوا المهرجانات الجزائرية في النواحي المشكوك فيها، وأن يسحبوا كل رخص حمل السلاح وأن يسجنوا كل جزائري غير موثوق فيه، وكانت مناسبة حركة جونار هي الخوف من خطر الجامعة الإسلامية، وفي عام 1908 أصدرت الإدارة الفرنسية قرار يمنع الجزائريين من الحج إلى مكة المكرمة بحجة داء الطاعون والكوليرا بالمشرق العربي ولعل ذلك من أجل منعهم من التأثر بفكرة الجامعة الإسلامية[6].

---

[1]- وتعرف أحيانا بثورة مارغريت أو بثورة مليانة حيث هاجم حوالي مائة مسلم من دوار عدلية (قبيلة ربغة) قرية المارغريت الواقعة على بعد 9 كلم من مدينة مليانة وذلك لعدة أسباب ... ينظر: شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1890 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، المرجع السابق، ص ص 108،109.

[2]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع السابق، ص 103.

[3]- بشير بلاح:المرجع السابق، ص 236.

[4]- قامت عام 1906 لأسباب عديدة أهمها تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بفعل تطبيق قانون المصادرة والحصار الاقتصادي وعجل في اندلاعها تأثر الجزائريين بأفكار الجامعة الإسلامية... استهدفت هذه الثورة مراكز المستوطنين... ينظر: بشير بلاح:المر جع السابق، ص 312.

[5]- شارل جونار Jonnart Charles: نائب برلماني انتخب عضوا بمجلس الشيوخ 1894، عين حاكما عاما على الجزائر 1900، أصدر "منشور جونار" الذي حد فيه من الحريات العامة للجزائريين، عاد إلى البرلمان 1911، عين ضمن لجنة مجلس الشيوخ لإدخال إصلاحات على الجزائر، ثم عين حاكما على الجزائر من جديد عام 1918... ينظر: عدة بن داهية:المرجع السابق، ص ص 494،495.

[6]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع السابق، ص 113.

1-2 إقحام الجزائريين في الحرب العالمية الأولى:

أ – تجنيد الطاقات البشرية "الجنود":

عندما أعلنت ألمانيا الحرب على روسيا في 1 أوت 1914 وعلى فرنسا في 3 أوت من نفس العام باشرت هذه الأخيرة في استغلال الطاقات البشرية الجزائرية إلى أقصى حد انطلاقا من تصريح رئيس الجمهورية الفرنسية مستعينة في ذلك بالقياد والأئمة الرسميين وأصحاب الطرق الصوفية الموالين لها[1]، بل راحت إلى أبعد من ذلك مطبقة أسلوب الترغيب الترغيب والترهيب على العناصر البشرية في كامل القطر الجزائر ي، فالكيفية التي أرغمت فيها فرنسا الأهالي على أداء الخدمة العسكرية تحت رايتها تجاوزت حدود المنطق حيث تمثلت في الإرهاب الفعال وتدعيم فكرة القدرية بين الجزائريين بالإضافة إلى دعاية نشيطة بين الجنود الجز ائريين في ميدان المعارك، أما الطابع الاغرائي فقد استعملت الموسيقى وقدمت الولائم للفقراء[2] وقامت بإصدار مرسوم 13 أفريل 1914 الذي أكد على ضرورة توسيع الدائرة الانتخابية للجزائريين وزيادة عضويتهم في المجالس البلدية[3]، و مرسوم معاشات التقاعد في 21 نوفمبر 1914 حيث نص على تحديد قيمة المنحة لكل متقاعد مع ذكر أسمائهم، وفي نفس العام أصدرت مرسوما آخر ضاعفت فيه المكافأة ومرسوم 3 جانفي 1915 الذي يعفي المجندين الجزائريين وأولياءهم من قانون الأهالي[4].

وبعد إصدار العديد من المر اسيم التي نصت على الإحصاء وحددت الشباب البالغ سن التجنيد وألغت نظام الاستخلاف الذي ضاعف الاستدعاء للخدمة العسكرية وحال دون تجنيد الإطارات المتطورة[5]، لأن القياد استغلوا الفرصة بعدما أوكلت إليهم المهمة فكانوا يتلقون كميات معتبرة من الذهب مقابل غض النظر عن أبناء الأغنياء وهذا ما أثار غضب العديد من الصحف الجزائرية القائلة أن ضريبة الدم يجب أن يؤديها كل من تقع عليه القرعة[6].

---

[1]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص ص 426،427.

[2]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع السابق، ص ص 200،201.

[3]- ناهد إبراهيم الدسوقي: المرجع السابق، ص ص 33،34.

[4]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص ص 428-432.

[5]- شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، المرجع السابق، ص ص 417،418.

[6]- سعيدي مزيان: السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل وموقف السكان منها 1871-1914، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر ، 2004-2005، ص 126.

وانتهت فرنسا بسبب سياستها الاغرائية والترهيبية إلى تجنيد كل الجزائريين المطلوبين مثلما تشير إليه الإحصاءات التالية:

عدد المجندين الجزائريين خلال سنوات 1914 – 1915 – 1916[1]				
الدفعة	المجندون إجباريا		المنضمون إراديا	المجموع
	العدد المطلوب	المجندون		
سنة 1914	2500	2500	16604	19104
سنة 1915	2500	2500	12052	14552
سنة 1916	5200	4800	12608	17408
مجموع عدد الجزائريين المشاركين في الحرب بصيغتي التجنيد الإجباري والانضمام الإرادي : سنوات 1914 – 1915 – 1916				

ونظرا لحاجة فرنسا إلى المزيد من المجندين الأهالي تراجعت بتلك عن كل القرارات المتعلقة بالتأجيل والإعفاء من أداء الخدمة العسكرية بمقتضى مرسوم 1917[2] وقامت بتوسيع مجال التجنيد ليشمل مناطق الحكم العسكري في الجنوب والتي لم ينفذ فيها نظام التجنيد لعدم وجود سجلات الحالة المدنية ولكن هذا القرار ألغي في الأخير ولم يطبق[3].

وهناك نقطة مهمة في هذا المجال لا بد من الإشارة إليها مفادها أن عدد الجنود الأهالي الذين ساهموا في هذه الحرب كان مرتفعا حيث قدر ب : 250 ألف جندي وهو الرقم الأقرب إلى الحقيقة عما سواه ويرجع ذلك إلى الطريقة التي اتبعتها فرنسا مستغلة ظروف الأهالي من قانون حالة الطوارئ إلى فعالية القوانين الاستثنائية والجائرة إلى الإرهاب المتطرف وليس

[1]- ناصر بالحاج: المرجع السابق، ص157.

[2]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 438.

[3]- شارل روبير أجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، المرجع السابق، ص 835.

الولاء والإخلاص كما تدعيه فرنسا عن طريق أعوانها[1].

ب – تسخير الطاقات البشرية "العمال":

كانت الحكومة الفرنسية تسعى إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من العمال الجزائريين لتشغيلهم في المصانع والحقول والموانئ الفرنسية نظرا للنقص الواضح الذي آلت إليه اليد العاملة الفرنسية نتيجة الحرب العالمية الأولى[2]، فاضطر بها ذلك إلى إصدار مرسوم 14 سبتمبر 1916 الذي يفرض التجنيد لا على الجنود فحسب بل على العمال أيضا حيث نص المرسوم على تجنيد 17.000 عامل جزائري بأمر من الحاكم العام[3]وأسست لهذا الغرض مصلحة "عمال المستعمرات" في 1916 التي تشرف عليها وزارة الحربية الفرنسية، وكانت هذه المصلحة تتولى تسجيل العمال في الجزائر ونقلهم إلى فرنسا ثم توزيعهم هناك[4] خاصة بعد ارتفاع القيد عن الهجرة بصدور قانون 15 جويلية 1914 الذي فتح أبواب الهجرة أمام الجزائريين وتزايد حجمها خاصة سنة 1916، حيث عملوا في التجهيزات العسكرية ومعامل الذخيرة وفي المواصلات والمناجم وفي حفر الخنادق بجبهات القتال مع العلم بأن هذه الهجرة لم تحدث طواعية إنما كانت إجبارية[5].

ج – تعبئة الموارد الاقتصادية :

عمدت فرنسا إلى استغلال كل الثروات الموجودة في الجزائر منتقلة هذه المرة إلى الموارد الغذائية: حبوب وخضر وحمضيات ولحوم... لتتمكن من مجابهة أعباء الحرب حيث تم الاستيلاء أيضا على كل الحيوانات بمختلف أنواعها [6].

3-1 الدعاية الفرنسية المؤيدة للتجنيد :

عندما اشتعلت نيران الحرب العالمية الأولى في أوت 1914 أسرعت السفن الحربية الألمانية(Bresleau/Goben) إلى قصف مدينتي عنابة وسكيكدة بالقنابل وانسحبت

---

[1]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 439.

[2]- المرجع نفسه، ص 442.

[3]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع السابق، ص 206.

[4]- عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939 نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، د. م.ج، الجزائر، 2010، ص 14.

[5]- عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939، المرجع السابق، ص15.

[6]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 444.

بسرعة إلى المياه التركية[1]، وقتئذ قام الحاكم العام "لوتو Lutaud" بإلقاء خطابين منفصلين أحدهما موجه إلى الكولون والثاني موجه إلى الجزائريين وهذا الذي يهمنا بين فيه ما يلي:" أن ألمانيا قد هاجمت فرنسا لأنها كانت تغار من قوتها ولكي تزرع الخيانة في صفوفكم أيها المسلمون، وكما يقول رسولكم الكريم "إن الله لا يحب الخونة" ونحن متأكدون أن الخونة لا يوجدون بينكم وسوف نسعى دوما إلى حفظ الأمن فابقوا متعاونين معنا لأنكم إخواننا".

وقد استطاع الحاكم العام لوتو رفع شعار الإسلام في هذه الحرب وخلطه بالدعاية للتأثير في نفوس الجزائريين المسلمين بغية منعهم من الاستجابة للدعاية الألمانية مستغلا في ذلك دخول الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا في هذه الحرب،ليكرر خطابه قائلا: " بأن تركيا لم تعد قادرة على حماية الإسلام لأنها تحت سلطة الألمان"[2]، وفي هذه الظروف تحتم على فرنسا مواجهة جبهتين الأولى : تسرب الدعاية الألمانية المتحالفة مع الدولة العثمانية التي أعلنت الجهاد في سبيل الله ضد المستعمر والثانية محاولة الحد من حالات الفرار للشباب الجزائري من الخدمة العسكرية وتلطيف الأوساط الجز ائرية الرافضة في تقديم أبنائها للخدمة في صفوف الجيش الفرنسي[3].

لذلك راحت فرنسا تطور في إستراتيجيتها للحط من قيمة ألمانيا وبالخصوص الدولة العثمانية في أعين الجزائريين من جهة وكسب أكبر عدد ممكن من الشباب الجزائري لتجنيده في صفوف الجيش الفرنسي من جهة أخرى، متبعة في ذلك أسلوب الترغيب والترهيب فاستغلت الدين لهذا الغرض بواسطة المسؤولين الرسميين والمرابطين المخلصين للحصول على فتاوى تحرم على الجزائريين التعاون مع الأعداء والامتثال لدعايتهم المغرضة[4]، وفي نفس الوقت ولإظهار عظمتهالجأت إلى وسيلة أخر ى حيث: جاءت بحوالي 6000 سجين ألماني إلى المغرب الأقصى و حوالي 3000 سجين إلى الجزائر لكي تثير الرعب في قلوب الأهالي الجزائريين بصفة خاصة، حيث وجدت في هؤلاء المسجونين سلاحا قويا كي تزرع

[1]- شارل روبير أجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، المرجع السابق، ص 813.

[2]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع السابق، ص ص 248،249.

[3]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص ص 416،417.

[4]- ناصر بالحاج: المرجع السابق، ص 151.

فكرة القدرية بين الجزائريين وأن الثورة الوطنية ضد فرنسا يستحيل حدوثها ولكن هذه المناورة باءت بالفشل من وراء المصيدة الألمانية[1].

ولكي تقاوم الدعاية الألمانية والعثمانية بين الجنود الجزائريين في ساحات القتال حاولت فرنسا أن ترضي بعض الحاجات الاجتماعية لهؤلاء الجنود ففي جانفي 1916 قامت ببناء مسجد للصلاة في كل من (نوجون- سيرمارن) وبه مركز لاستقبال الجنود الجزائريين الجرحى في أوروبا، وفي نفس السنة قرر المجلس الوطني الفرنسي بناء دار للاستقبال في مكة المكرمة "دار الضيوف"[2] وحدث ذلك بعد نجاح ثورة الشريف حسين سنة 1916 التي طردت العملاء الألمان والأتراك على حد سواء من مكة المكرمة ، ولم تكتف فرنسا بهذا الحد بل لجأت أيضا إلى تقديم منح إلى عائلات الجنود المتقاعدين كي تدفع أبنائها للانضمام إلى الجيش الفرنسي وتحصل على مقابل مادي[3].

إذا تأمل الباحث في الوضع من بعيد فإنه يجد أن رسالة فرنسا الإسلامية كانت أبعد ما تكون عن تحقيق النجاح فلقد فشلت في تحسين صورتها في الخارج ولا سيما في العالم العربي ومنع الجزائريين من القيام بالثورات ورغم ذلك نجحت بشكل محدود في تجاوز الدعاية الألمانية والعثمانية في الجزائر واحتفظت بها داخل فلكها بين المستعمرة والإقليم[4].

2 – الانتفاضات والثورات الشعبية:

بعد أن كانت فرنسا سنة 1912 كما رأينا من قبل قد سنت قانون التجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين مخلفة بذلك استياء كبيرا في الأوساط الجزائرية بحيث فضل البعض ترك الديار والهجرة إلى الشام والبعض الآخر اتخذ من الفرار إلى الجبال ملجأ له [5]، جاءت الحرب العالمية الأولى وقامت فرنسا بوضع الجزائر كلها في حالة حصار واستنفار خوفا أن يستغل الجزائريون الفرصة ويعلنوا الجهاد المقدس ضدها[6]، لذلك عمدت فرنسا إلى تفريغ البلاد من الطاقات البشرية الشابةوا إرسالها إلى ساحات القتال وحتى الذين خدموا في الجيش

---

[1]- ناهد إبراهيم الدسوقي: المرجع السابق، ص ص 40،41.

[2]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص417.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 417-423.

[4]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع السابق، ص ص 256،257.

[5]- عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 162.

[6]- يحي بوعزيز: ثورات القرن العشرين، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 34.

الفرنسي قبل سنة 1912 وقع استدعاؤهم إجباريا للعمل بالسلاح[1].

وعندما شرعت الإدارة الاستعمارية في إعداد قوائم جديدة لتعبئة المجندين في أوائل سبتمبر 1914 بدأت الأمور تتعقد خاصة بعد عودة الجنود الجزائريين الجرحى من جبهات القتال الأوروبية وحدثوا الناس عن مسرح الحرب العالميةالأولى وعن هزائم الفرنسيين المتو الية في معارك "شارلروا" Charleroi و"المارن" Marne مما اضطر وزير الحرب الفرنسي آنذاك أن يصدر أمرا يوم 8 أكتوبر من نفس العام يمنع فيه عودة الجرحى الجزائريين إلى الجزائر[2]، ونتيجة لذلك ازدادت حركة فرار الجنود الجزائريين من صفوف الجيش الفرنسي والتحقوا بإخوانهم المختبئين في الجبال وقاموا بتشكيل عصابات مسلحة تقوم بالهجوم على الفرنسيين[3].

2-1 ثورة بني شقران بمعسكر1914: لعل ما يثير الانتباه في هذه الثورات والانتفاضات خلال هذه الفترة "ثورة بني شقران" (وهي عروش ودواوير تابعة لعمالة وهران)[4]، ففي 5 أكتوبر1914 شرعت فرنسا في عملية إحصاء الشبان البالغين سن التجنيد في بني شقران على رأس كتيبة عسكرية اقتحمت المنطقة فرفض زعماء بني شقران تقديم أبنائهم للخدمة العسكرية تحت راية الكفار وأمام الرد العسكري الفرنسي باعتقال هؤلاء الزعماء أعلن الثوار راية الجهاد وهاجموا وحدات الجيش الفرنسي وقتلوا عددا كبيرا من الجنود فاضطر قائد الكتيبة وجنوده إلى الانسحاب، وبعد هذه الأحداث شكلت فرنسا فرقة من 1500عسكريا ووجهتهم إلى المنطقة أين تمكنوا من إخماد هذه الثورة (تخريب المنازل واعتقال للأشخاص ومصادرة الأسلحة) [5]، وبعد انتهاء هذه العمليات القمعية عمدت فرنسا إلى محاكمة 42 شخصا معتقلا، و أنزلت على سكان المنطقة عقوبات قاسية وطالبت بتطبيقها ولكن الحاكم العام عارض ذلك مخافة أن تتطور المشكلة وتأخذ أبعادا خطيرة ، وعلى الرغم من ذلك واصلت فرنسا عمليات التجنيد الإجباري[6].

---

[1]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 425.

[2]- يحي بوعزيز: ثورات القرن العشرين، المرجع السابق، ص 34.

[3]- ناهد إبراهيم الدسوقي: المرجع السابق، ص 38.

[4]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع السابق، ص 214.

[5]- يحي بوعزيز: ثورات القرن العشرين، المرجع السابق، ص ص 36 ، 37.

[6]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق ، ص ص 375 ، 376.

2-2 ثورة الأوراس 1916: كانت الجزائر في هذه الفترة تعيش على وقع عمليات عسكرية نشيطة من وهرن غربا إلى عنابة شرقا ومن القبائل شمالا إلى الهقار جنوبا نتيجة الأثر السيئ لإعلان قانون حالة الطوارئ وتوسيع عملية التجنيد الإجباري بمقتضى مرسوم 7 سبتمبر 1916 الذي أمرت فيه فرنسا تجنيد الجزائريين إجباريا بغض النظر عن الشروط التي نص عليها قانون التجنيد الإجباري بالإضافة إلى مرسوم 14 سبتمبر من نفس العام الذي فرض التجنيد الإجباري على العمال[1]، ولقد أثارت هذه الإجراءات غضبا شديدا في الجزائر ليبلغ أوجه في اندلاع ثورة الأوراس عام 1916، ولكي ننفض الغبار ونرفع الستار عن هذه الثورة لا بد من حصر الأسباب الرئيسية التي عجلت في اندلاعها:

1– محاولة الشعب الأوراسي التخلص من خطة التجنيد الإجباري الذي فرضته الإدارة الفرنسية على الشباب الجزائري وعملية التسخير التي فرضت على العمال أيضا دون استثناء

2– رد الفعل على استمرار فرنسا في تطبيق القوانين الجائرة كقانون الأهالي وقوانين نزع الملكية الجماعية أو الفردية من الجزائريين وتفقير الشعب وكذلك قوانين المسؤولية الجماعية على أية جريمة تقع.

3– رد الفعل على المظالم الاقتصادية وخاصة الضرائب الثقيلة التي فرضت على كاهل الشعب الجزائري تطبيقا لقانون الضريبة العربية.

4– حرب الأرض: حيث أنه في عام 1903 استكملت السلطات الفرنسية مصادرة أراضي هذه المنطقة من أجل إنشاء مراكز المستوطنين الفرنسيين وبذلك تم تجريد السكان من أراضيهم وفقدوا وسائل عيشهم ولجأوا إلى الغابات كبديل عن ذلك[2].

ولقد استغل ثوار هذه المنطقة ظروف الحرب العالمية الأولى التي كانت فرصة مواتية وثمينة للقيام بثورة ضد الوجود الفرنسي وكان على رأسهم: "بن علي بن النوي" و "الشيخ مقدم زغانة" الذين نادوا الجزائريين أن ينظموا إلى الثورة وأعلنوا الجهاد ضد فرنسا في عدة اجتماعات شعبية عقدت لهذا الغرض[3]، ويعتبر 11 نوفمبر 1916 موعدا لاندلاع هذه الثورة التي شملت كلا من بريكة وعين توتة، عين مليلة، خنشلة...(إقليم الأوراس بأسره) ولقد شمل

---

[1]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع السابق، ص 206.

[2]- جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس: ثورة الأوراس (1916م/1335هـ)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص ص 35،36.

[3]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع السابق، ص 216.

الهجوم: المراكز الإدارية والأبراج والمزارع ونصب الكمائن لفرق العدو[1] و اغتيال بعض الإداريين الفرنسيين، وبوتيرة متسارعة ارتفع عدد الثوار وكثر عدد الفارين(الفرسان) من فرق القناصة والصبايحية حيث انتظموا في مجموعات خاصة أخذت تمارس اعتراض القوافل العسكرية للفرنسيين ومن أبرزهم: علي بن أحمد بن زلماط وأخوه المسعود في الأوراس، ولقد دعا هؤلاء الفارون إخوانهم إلى عدم الالتحاق بالقوات الفرنسية وعزموا على تحرير المسجلين والمجندين وضمهم إلى فرقهم بمختلف الوسائل[2].

ونتيجة للانتصارات التي حققها الثوار خاصة في عين توتة وبلزمة وبريكة ضد القوات الفرنسية والحكام والمعمرين سارعت السلطات الفرنسية في طلب المدد العسكري لإخماد هذه الثورة فاستجابت القيادة الفرنسية العليا لذلك النداء وقامت بسحب لواء قوامه 6000 جندي من جبهة القتال بأوروبا وأرسلته إلى الجزائر[3]، كما كلفت خمس كتائب من الجنود السنغاليين لهذا الغرض ومن تونس أرسلت طائرات عسكرية مهمتها التحليق على المنطقة الثائرة وشن هجوم عنيف عليها، وباشرت هذه الفرق في تنفيذ خطتها العسكرية التي تتمثل في عمليات التمشيط الواسعة لهذا الإقليم الثائر متفننة في استخدام كل أساليب الإبادة والقمع الوحشي، حيث تعرضت المنطقة كلها إلى النهب والحرق والإبادة كما هي عادة الاستعمار الفرنسي في تطبيق سياسة الأرض المحروقة واعتبر أوائل ماي 1917 نهاية لهذه الثورة، حيث باشرت السلطات الفرنسية في عمليات الاعتقال والمحاكمة والنفي والتغريم والمصادرة[4] بعدما وضعت المنطقة بأسرها بمقتضى مرسوم 22 نوفمبر و21 ديسمبر 1916 تحت الحكم العسكري المباشر وا لغاء الإدارة المدنية[5]، كما عين الحاكم العام مبعوثا خاصا على المنطقة ومنحه سلطة اتخاذ الخطوات الضرورية لقمع الثورة، بالإضافة إلى ذلك عين الحاكم العام "لجنة الأمن والنظام" ذات صلاحيات مطلقة ليس لقراراتها استئناف ونتيجة لذلك ارتكبت فرنسا كل أنواع المظالم التي أسمتها بعمليات التنظيف[6]، تجاوزت فيها فرنسا كل الحدود لدرجة توقف

[1] - جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، المرجع السابق، ص 37.

[2] - يحي بوعزيز: ثورات القرن العشرين، المرجع السابق، ص ص 50،51.

[3] - جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، المرجع السابق، ص 37.

[4] - يحي بوعزيز: ثورات القرن العشرين، المرجع السابق، ص ص 52،53.

[5] - شارل روبير أجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، المرجع السابق، ص 826.

[6] - محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق ، ص ص 378 ،379.

الحياة الاقتصادية تماما في منطقة الأوراس، ومن نتائج هذه الثورة أنها وضعت حدا بتفاعلها السياسي والعسكري للأسطورة المرددة باستمرار والواسعة الانتشار القائلة بأن الجزائريين كانوا مخلصين لفرنسا وأن بلادهم كانت هادئة راضية بالحكم الفرنسي[1]، وفي الأخير نستطيع القول أن ثورة الأوراس 1916 لم يكتب لها النجاح وباءت بالفشل وا ٍن تعددت أسباب فشلها فإنها برهنت بكل جدارة للعدو الفرنسي عن رفضها وعدم امتثالها لقراراته خاصة قرار التجنيد الإجباري فكانت هذه الثورة خاتمة للمقاومة الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي في الأوراس[2].

2-3 ثورة الهقار1916: لقد نجحت حرب العصابات الوطنية في فتح جبهة القتال ضد فرنسا مستغلة في ذلك انشغالها بأعدائها على الساحة الأوروبية لترفع راية الجهاد لكن الوجهة الثورية هذه المرة اختارت منطقة الهقار[3]، فتحت تأثير الأفكار الوطنية والدعاية التي تبنتها الجامعة الإسلامية انفجرت هذه الثورة التي لم يكتب لها النجاح في ظل السياسة الاستعمارية القمعية.

وفي الأخير نستطيع القول: أن الثورات والانتفاضات التي استغلت انشغال فرنسا بالحرب العالمية الأولى لم يكتب لها النجاح العسكري إلا أنها حققت نجاحا وطنيا بالمحافظة على الروح الثورية وترسيخ معاني الجهاد في النفوس، وتدعيم روح الرفض للاحتلال والوجود الاستعماري الفرنسي ورفض قراراته التعسفية[4].

---

[1]- حنفوق إسماعيل: دور الطرق الصوفية في منطقة الأوراس 1844-1931، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2010-2011، ص 85.

[2]- جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، المرجع السابق، ص 40.

[3]- عمار عمورة: المرجع السابق، ص 160.

[4]- محمد طيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية (1830-1954)، دار البعث، الجزائر، 1995، ص 72.

الفصل الثالث: إنعكاسات سياسة التجنيد الإجباري 1912 على القضية الجزائرية

1- الإنعكاسات السياسية

1-1 إصلاحات 4 فيفري 1919.

1-2 إرسال الأمير خالد عريضة إلى الرئيس الأمريكي ولسون.

1-3 ميلاد النجم ومشاركته في مؤتمر بروسكل.

2- الإنعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية

2-1 الإنعكاسات الاجتماعية.

2-2 الإنعكاسات الاقتصادية.

2-3 الإنعكاسات العسكرية .

1- الإنعكاسات السياسية:

1 – 1 إصلاحات 4 فيفري 1919:

لقد أعطت الحرب العالمية الأولى فرصة فريدة من نوعها للجنود الجزائريين والعمال المهاجرين لكي يلتقوا بأبناء فرنسا الأصليين ويعملوا معهم جنبا إلى جنب سواء في مصانع الذخيرة والمعامل الحربية أو على ساحات القتال فكانت نتيجة هذا الاختلاط أن ترسخت في أذهان الجزائريين خاصة بعد عودتهم إلى بلادهم أن العنصر الأوروبي المقيم في الجزائر ما هو إلا جنس غريب الطباع تملأه حب الذات إذا ما قورن بالعنصر الفرنسي في أوروبا وعلى وقع هذه المقارنة قررت فئة من الجزائريين تصعيد العمل السياسي بمختلف أشكاله[1]، لذلك رأت فرنسا أنه لابد من عمل شيء للجزائريين من قبيل ذر الرماد في العيون[2]، على الأقل لإرضاء الجزائريين الذين جددوا لواء المقاومة السياسية من جهة ولتعبر لهم عن اعترافها بالدور الهام الذي لعبه الشباب الجزائري في تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني من جهة أخرى، وبعد مشاورات طويلة بين الحاكم العام في الجزائر ورئيس الحكومة الفرنسية "جورج كليمنصو"[3] قام البرلمان الفرنسي وبإلحاح من هذا الأخير بإصدار إصلاحات سياسية[4] قصد تسوية القضية الجزائرية من خلال المصادقة على قانون 4 فيفري1919[5] الذي يحدد ويناقش وضع الجزائريين بالنسبة إلى الجنسية الفرنسية وحق الترشح والتصويت وغير ذلك من القضايا المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية لأول مرة بعد قانون الجنسية (سيناتوس كونسيلت) في 14جويلية 1865، ولقد حمل هذا القانون في طياته العديد من أقسام أخذت بدورها عناوين مختلفة يأتي في مقدمتها عنوان عن "كيفية حصول الأهالي الجزائريين على الجنسية الفرنسية"[6] فالجزائري يستطيع أن يرقى إلى حالة مواطن فرنسي بعد التخلي عن

---

[1]- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص 215،216.

[2]- أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 133.

[3]- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 216.

[4]- محمد بلعباس: المرجع السابق، ص 11.

[5]- محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية،تر:محمد بن البار،ج1،شركة دار الأمة،الجزائر،2012،ص41

[6]- أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930،ج2،المرجع السابق،ص272.

أحواله الشخصية الإسلامية[1] إذا توفرت فيه الشروط التالية:

1- أن يكون عمره 25 سنة.

2– ليست لديه سوابق عدلية.

3– أن يكون قد أقام في بلديته سنتين على الأقل[2].

ولكي تصعب فرنسا على الجزائريين الحصول على الجنسية الفرنسية وضعت أمامهم العديد من العقبات، فبالإضافة إلى الشروط سالفة الذكر يجب أن يتوفر فيهم على الأقل شرط واحد من الآتي:

1– الخدمة في الجيش والبحرية الفرنسية.

2– معرفة القراءة والكتابة باللغة الفرنسية.

3 – حيازة بعض الممتلكات في إحدى المدن والأرياف.

4 – التوظف لدى السلطات الفرنسية أو قبض أجرة التقاعد منها.

5 – الانتخاب لشغل منصب عام.

6 – الحصول على وسام فرنسي.

7 – أن يكون أحد أبويه مواطنا فرنسيا.

وهناك قسم آخر في هذا القانون عنوانه: "النظام السياسي للأهالي الجزائريين المسلمين الذين ليسوا مواطنين فرنسيين" جاء فيه: أن الأهالي الذين لا يريدون أن يصبحوا مواطنين فرنسيين سيمثلهم في كل المجالس الاستشارية أعضاء منتخبون، وكما نص على أن المستشارين الجزائريين في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة سيكون لهم حق المشاركة في انتخاب رؤساء المجالس البلدية ومساعديهم، ومن جهة أخرى فإن الجزائريين الذين يعينهم الفرنسيون في مناصب " القياد، الباشاغوات، الآغوات..." قد أصبحوا بموجب هذا القانون ممنوعين من تولي منصب انتخابي[3]، أما بخصوص قضية التمثيل النيابي فقد نص على توسيع حقوق الانتخاب للمسلمين في المجالس البلدية والمجلس المالي وذلك بزيادة عدد الناخبين حيث أصبح عددهم في المجالس البلدية400 ألف ناخب مقابل أن تتوفر فيهم العديد من الشروط.

---

[1]-أحمد مهساس : الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة ، تر:الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ،2003، ص44.

[2]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954، المرجع السابق، ص ص 45،46.

[3]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 461.

كما نجد في قانون 1919 قسما آخرا نص على إلغاء بعض أحكام قانون الأهالي سالف الذكر من خلال التسوية بين جميع السكان بما في ذلك الأوروبيين في دفع الضرائب وا ٍلغاء بعض منها الخاصة بالأهالي فقط[1]، ولقد كان هذا القانون محلا للنقد والمعارضة فالجزائريون عامة اعتبروا هذه الإجراءات الجديدة مجرد عقبات إضافية في طريق التحر ر وأن ما تحتويه ليس بالشيء المذكور أمام تضحياتهم وآمالهم الواسعة خاصة جماعة النخبة فقد أصيبوا بخيبة أمل لأن هذه الإصلاحات السطحية لم تكن في مستوى التضحيات التي بذلوها ولا في مستوى الأمل الذي وضعوه في فرنسا لتمنحهم الحقوق السياسية والمدنية كمواطنين فرنسيين داخل إطار القانون الإسلامي، أما المعمرون فقد اعتبروها شيئا عظيما لا طاقة لهم بقبوله لأنها تؤدي في نظرهم إلى نتائج لا يحمد عقباها[2].

وهكذا يبدو أن الجميع لم يرغبوا في إصلاحات 1919 بما في ذلك السلطات الفرنسية التي وعدت الجزائريين بهذه الإصلاحات ثم صاغتها بمحض إرادتها من وراء تهدئة الأوساط السياسية بالجزائر، لكن عندما انتهت الحرب العالمية الأولى وتخلصت فرنسا من العدو الألماني، رأى كبار قادة الاستعمار الفرنسي أنه لا حاجة لهم بأي إصلاح بقصد التهدئة ماداموا يملكون من الجند ما يكفيهم ومن الشرطة ما يغنيهم خاصة بعدما أفرغت البلاد من الطاقات البشرية الشابة بين المهاجر إلى فرنسا والمجند في صفوف الجيش الفرنسي وجريح في بيته، فعمدت إلى استغلال هذه الظروف واستخدمت العنف ضد الجزائريين واسترجعت باليد اليمنى ما منحته باليد اليسرى وأعادت أحكام قانون الأهالي من جديد[3].

أفضت دراسة قانون 4 فيفري1919 إلى تسليط الضوء على مظاهر إيجابية وأخرى سلبية يمكن حصرها في ما يلي:

نفتتحها بالإيجابية: توسيع القسم الانتخابي الجزائري، حق الجزائريين في المشاركة في انتخاب رؤساء البلديات[4]، إلغاء بعض أحكام قانون الأهالي خاصة ما تعلق بالنظام الضر ائبي[5].

---

[1]- ناهد إبراهيم الدسوقي: المرجع السابق، ص 67.

[2]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع السابق، ص 280.

[3]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 466.

[4]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع السابق، ص275.

[5]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954 ، المرجع السابق، ص 42.

نختتمها بالسلبية: أبقت على نظام القسمين الانتخابي منفصلين جزائري (أهلي) وفرنسي، الانتخابات في البلديات المختلطة كانت بطريقة غير مباشرة بينما كانت في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة بطريقة مباشرة، التصويت كان خاصا بالعمالات الثلاث المدنية في الشمال أما منطقة الجنوب فلم يشملها، أنه فرق بين الرعايا الفرنسيين (الجزائريين) والمواطنين الفرنسيين بنفس الطريقة التي فرق بها قانون الجنسية 1865، تجاهل مطالب الحركة الوطنية خاصة جماعة النخبة، فشل في وضع حد لقانون الأهالي وغيره من القوانين الاستثنائية، أهمل قضية التمثيل الجزائري في المجلس الوطني أو في المجلس الخاص ينشأ في باريس حيث يستطيع الجزائريون أن يعبروا عن مطالبهم[1].

1-2 إرسال الأمير خالد عريضة إلى الرئيس الأمريكي "ولسون" :

انتهت الحرب العالمية الأولى عندما أعلنت الهدنة بين القوى المتحاربة، حيث تقرر أن يجتمع ساسة العالم لإجراء تسويات عديدة وا ٍعادة بناء العالم المحطم متخذين من باريس مقرا لعقد مؤتمر السلام في جانفي 1919 اعترافا منها بالدور الخطير الذي لعبته فرنسا أثناء الحرب[2]، وعلى وقع هذه الظروف كانت الأفكار الولسونية قد ملأت العالم في ذلك الوقت وأصبحت عقيدة تؤمن بها كل الشعوب المغلوب على أمرها[3]، ولفهم الأحداث التي ميزت هذه المرحلة يمكننا استعراض أهم المبادئ الأربعة عشر التي قدمها الرئيس الأمريكي "ولسون" إلى الكونغرس في جانفي 1918 والتي منها:

1 – رفض المعاهدات السرية.

2 – إزالة جميع الحواجز الاقتصادية وفتح باب التجارة أمام جميع الدول.

3 – حرية الملاحة.

4 – إنشاء عصبة الأمم المتحدة...[4].

---

[1]-محمد الصالح بجاوي : المرجع السابق ، ص ص 462 ، 463.

[2]- عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة (1815-1960) دار النهضة العر بية للطباعة والنشر، بيروت، 1974، ص 179.

[3]- محمد قنانش و محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 18.

[4]- شوقي عطاالله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000، ص ص 238،239.

ولعل مبدأ "حق الشعوب في تقرير مصيرها" يتصدر هذه المبادئ من حيث الأهمية، فلقد كان بمثابة القطرة التي أفاضت كأس الشعوب المقهورة لترفع أصواتها وتخترق الستار الاستعماري، ومن بينهم الجزائر التي تعتبر أنموذجا معترفا به بفضل الأمير خالد[1] الذي انتهز الفرصة وقرر عرض القضية الجزائرية في المحافل الدولية أمام أكبر مؤتمر انعقد من أجل الصلح والسلام[2] حتى إذا ما نجحت حركة تحرير الشعوب كان الشعب الجزائري من جملة من يشملهم ذلك التحرير فراح الأمير يخاطب زعماء الحركة السياسية آنذاك أمثال: السيد عمر بوضربة والدكتور بلقاسم بن التهامي... فوجد منهم المقاومة والاعتراض[3]، حرر الأمير خالد ورجاله العريضة واستعرضوا فيها أوضاع الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي وأشادوا بالمقاومة الجزائرية ضد العدو الفرنسي وقاموا بتذكير فرنسا بالمعاهدات التي لم تلتزم فيها بوعودها وعلى رأسها معاهدة الاستسلام في 5 جويلية 1830 مرورا إلى القوانين الاستثنائية... وأخيرا طالبوا باستقلال الجزائر عن طريق اختيار ممثلين جزائريين يحددون مستقبل بلدهم بأنفسهم[4].

وانطلاقا من خطاب "ولسون" الذي وجهه إلى روسيا عام 1917: " لا يجبر شعب من الشعوب العيش تحت سيادة لا يرضى بها" ،علقت العريضة أملها في هذا النص[5] وسارع الوفد الجزائري بزعامة الأمير خالد بالسفر إلى باريس يوم 23 ماي 1919 واتصلوا باللجنة

---

[1]- هو خالد بن الهاشمي بن عبد القادر بن محي الدين الجزائري، ولد بدمشق عام 1875، عاد إلى الجزائر رفقة والده عام 1892، التحق بمدرسة سان سير الحربية واضطر إلى مغادرتها وعاد إلى الجزائر سنة 1895، جندته فرنسا في فرقة الصبايحية من سنة 1897 إلى سنة 1904 بالمدية، أدى الأمير خالد الخدمة العسكرية بالمغرب الأقصى ليعود إلى الجزائر عام 1909 برتبة نقيب بعدما اتهمته فرنسا بموالاته لعبد الملك في المغرب وللسلطان عبد العزيز ضد أخيه مولاي عبد الحفيظ المنافس له في العر ش... ينظر: عميراوي حميدة: الأمير خالد وخطاب الحركة الوطنية الجزائرية، دار الهدى للطباعة والنشر والتز يع، عين مليلة، 2007، ص ص 113،114.

تطوع الأمير خالد أثناء الحرب العالمية الأولى في أوت 1914 وانسحب من الجيش الفرنسي في 1919 ليستقر بالجزائر...ينظر: محمد الشريف ولد الحسين، المرجع السابق، ص 36.

[2]- يوسف مناصرية: الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص 49.

[3]- محفوظ قداش: الأمير خالد وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، د.م.ج، الجزائر، د.ت، ص ص 193،194.

[4]- يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص ص 46،47.

[5]- المرجع نفسه، ص 49.

الأمريكية للمفاوضات على السلام بفندق كريون وهناك تقدموا بالعريضة إلى جورج.ب. نوبل ضابط المشاة باللجنة بعدما امتنعوا من ذكر أسمائهم أمامه وتوقيع على العريضة خوفا من متابعات السلطات الفرنسية لهم باستثناء الأمير خالد الذي أعلن اسمه وطلب من الضباط توصيل العريضة إلى الرئيس[1] . (ينظر الملحق رقم 02)

وباختصار شديد لم تكن حكومة باريس والجزائر متحققة من صحة تقديم هذه العريضة إلى الرئيس "ولسون" غير أن الوشاية قد عمت كل الأوساط الحكومية في فرنسا والجزائر وليس بعيدا أن يكون الخبر قد اكتشف من طرف المخابرات الفرنسية عن طريق علاقتها بالمخابرات الأمريكية، وعلى أية حال فإن الحكومة الفرنسية لم تكن متحققة من صحة هذه القصة[2]، هذا دون أن ننسى أنه في الوقت الذي تقدم فيه الأمير خالد بعريضته إلى الرئيس الأمريكي قام وفد مشترك من الجز ائر وتونس بتحرير عريضة بجنيف "سويسرا" وسافر إلى باريس لتقديمها إلى الرئيس الأمريكي ولقد تزعم هذا الوفد "محمد باش حاميه"[3].

وأخيرا نستطيع القول أن الرئيس الأمريكي "ولسون" قد أخفق في تنفيذ أفكاره السامية التي انتصرت عليها الأفكار القديمة الاستعمارية ولذلك خابت آمال الشعوب المستعمرة وتبخرت[4] حيث تأكد الجزائريون ثم التونسيون أن تلك المبادئ ما كانت في نظر الأوروبيين إلا خديعة حرب لا غير، وأن المنتصر الوحيد في الحرب العظمى إنما هو الاستعمار والطغيان الأوروبي[5].

1-3 ميلاد النجم والمشاركة في مؤتمر بروكسل:

كتب فرحات عباس قائلا: " إن للأحداث الكبرى نتائج غير متوقعة على الرجال فقد كانت من نتائج الحرب الكبرى أن تعرف الجزائريون على فرنسا أثناء كفاحهم حتى بدت لهم كأنها أرض الميعاد"، تحليلا لمضمون هذا القول: نجد أن الحرب العالمية الأولى كان لها الفضل الأول في فتح باب الهجرة أمام الجزائريين إلى فرنسا بغرض إلحاق الشباب الجزائري بوحدات

---

[1]- بن شيخ حكيم: المرجع السابق، ص93.

[2]- يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص ص 49،50.

[3]- عميراوي حميدة: المرجع السابق، ص 121

[4]- محفوظ قداش: الأمير خالد وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية،المرجع السابق، ص ص193،194.

[5]- أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 133.

الجيش الفرنسي للعمل تحت رايته من جهة وتجنيد البعض منهم في المصانع والمعامل الحربية من جهة أخرى[1]، فالإقامة في فرنسا قد أتاحت لهم فرصة الاحتكاك بالمجتمع الفرنسي ومكنتهم من الاطلاع على الاتجاهات السياسية هناك في جو من الحرية المفقودة في بلادهم حتى إذا ما وضعت الحرب أوزارها نجد الكثير من الجزائريين بعد تسريحهم من الخدمة العسكرية بقوا هناك، ومن عاد منهم إلى الجزائر ما لبث أن رجع إليها ثانية[2] حتى أن الأمير خالد نفسه قد هاجر إلى فرنسا سنة 1923 واتصل بالمهاجرين المغاربة وألقى عليهم العديد من المحاضرات أمثال : الحاج علي عبد القادر[3]، مصالي الحاج[4]... فكانت نتيجة ذلك أن ارتسمت معالم العمل الوطني المغاربي في الوجود الفرنسي انطلاقا من تأسيس لجنة من أبناء شمال إفريقيا مهمتها الإشراف على عمال شمال إفريقيا وتنظيمهم في هيئة إغاثة المغاربة[5] وتتمثل التجربة الأولى لهذا العمل المشترك في عقد أول مؤتمر بتاريخ 7 ديسمبر 1924 كان الهدف منه بحث المصالح الاقتصادية والثقافية لعمال شمال إفريقيا[6] إفريقيا[6] ولعل أهم نتيجة تمخضت عنه جمعية (هيئة نجم شمال إفريقيا) للدفاع عن مصالح العمال المغاربة ماديا واجتماعيا ومعنويا[7] حيث عقدت هذه الأخيرة العديد من الاجتماعات في شهر مارس وماي مخلفة بذلك في 20 جوان 1926 حركة سياسية جديدة تدعى نجم شمال إفريقيا

---

[1]- عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة إلي فرنسا بين الحربين 1914-1939،المرجع السابق، ص ص 15،16.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 16-46.

[3]- ولد بالقرب من غليزان، عمل كتاجر هناك، هاجر إلى فرنسا ما بين 1905 و1910، دخل الحزب الشيوعي الفرنسي وأصبح عضوا في الإدارة ورئيسا لإحدى خلاياه، تعرف على مصالي الحاج، شارك في محاضرات الأمير خالد وفي الاجتماعات التأسيسية لنجم الشمال الإفريقي، كان من أثرياء المهاجرين، توفي في باريس في ماي 1949 ... ينظر: محمد قنانش ومحفوظ قداش: المرجع السابق، ص 69.

[4]- ولد يوم 16 ماي 1898 في تلمسان، جند في صفوف الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الأولى، هاجر إلى فرنسا سنة 1923 ، مارس عدة حرف، خطا خطواته السياسية الأولى في إطار نجم شمال إفريقيا... ينظر: معمر العايب: مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية وتقييمية، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 27.

[5]- عبد الحميد زوزو : الدور السياسي للهجرة إلي فرنسا بين الحربين1914-1939،المرجع السابق، ص ص 53،54.

[6]- محمد بلعباس: المرجع السابق، ص 20.

[7]- بسام العسلي: نهج الثورة الجزائرية (الصراع السياسي)، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986، ص 330.

متخذا من المقاطعة الخامسة بالناحية الباريسية مقرا له[1]، ولقد تزعمه في البداية الحاج علي عبد القادر الشيوعي[2] وترأسه شرفيا الأمير خالد[3]، وفي سنة 1927 أصبح مصالي الحاج رئيسا له[4]، وكان النجم يهدف إلى مساعدة مسلمي شمال إفريقيا للعيش في فرنسا ورفع جميع جميع المظالم أمام الرأي العام[5].

ونظرا للقيود التي فرضتها السلطات الفرنسية ضد أعضائه فلقد عالج النجم أموره السياسية بالطريقة الثورية والمباشرة معتمدا على الصحافة كهمزة وصل بينه وبين الجماهير الجزائرية سواء كان ذلك في الجزائر أو في فرنسا[6]، وما إن أطلت سنة 1927 حتى تغيرت لهجة النجم وتغير أسلوبه وظهرت كلمة الاستقلال لأول مرة في اجتماع كبير عقد في بروكسل "عاصمة بلجيكا" بين 10 و15 فيفري 1927 الذي يعتبر أكبر حدث سياسي على الصعيد العالمي فلم يسبق في تاريخ الإنسانية أن اجتمع الضعفاء ليندوا بالأقوياء[7]، وفي ظل هذه الظروف اغتنم مصالي الحاج الفرصة وشارك في المؤتمر مستعينا بنجم شمال إفريقيا لإعلان مطالب الجزائريين في برنامج ثوري من خمسة عشر نقطة تتلخص فيما يلي: المطالبة باستقلال الجزائر وا إنشاء جيش وطني ومصادرة الأملاك الزراعية الكبيرة للشركات الإقطاعية وا إلغاء قانون الأهالي والقوانين الاستثنائية الأخرى[8]... في خطاب استغرق مدة 15 دقيقة بحضور 175 مشاركا ينتمون إلى 154 منظمة نقابية وسياسية تمثل 34 بلدا، وكان عدد الممثلين للشعوب المضطهدة 107 أعضاء[9] حضرته شخصيات عديدة مثل (جواهر لال نهرو من الهند، محمد حاطة من اندونيسيا، البكري من سوريا، ومن أوروبا نجد

---

[1]- محمد قنانش: الحرمة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1918-1939، ش . و. ن . ت، الجزائر، 1982، ص ص 35،36.

[2]- محمد بلعباس: المرجع السابق، ص 20.

[3]- يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص 71.

[4]- بسام العسلي: المرجع السابق، ص 31.

[5]- محمد قنانش ومحفوظ قداش: المرجع السابق، ص 40.

[6]- نبيل أحمد بلاسي: الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.م)، (د.ت)، ص 51.

[7]- محمد قنانش: المرجع السابق، ص 41.

[8]- نبيل أحمد بلاسي: المرجع السابق، ص ص 51،52.

[9]- لخضر عواريب: جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1927-1955، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 22.

هنري باربوز وفليسيان شلاي وقد مثل السنغال الأمير ستغور)[1]، وبعد انتهاء مصالي الحاج الحاج من عرض مطالب الجزائر انتقل إلى مطالب المغرب في حين قام الشاذلي خير الله[2] بعرض مطالب تونس.

إن مشاركة النجم في مؤتمر بروكسل 1927 قد نتج عنه العديد من القضايا أهمها:

1– أن النجم جعل من الاستقلال المطلب الرئيسي له حيث شدد في مواقفه الثورية تجاه السلطة الفرنسية.

2– أن تقديمه لمطالب أقطار المغرب العربي في المؤتمر إنما يؤكد على البعد المغاربي حيث نجده يضم بين صفوفه ممثلين عن الأقطار الثلاثة[3].

3– أن النجم قد أحدث قطيعة مع الحزب الشيوعي الفرنسي خاصة بعد عودة مصالي الحاج إلى باريس وعقد تجمع في أفريل 1927 شرح فيه مطالب النجم التي تقدم بها في المؤتمر وكذلك المسائل التي تهم قضايا العمال بصفة عامة وقضايا الحركة الوطنية بصفة خاصة[4].

خاصة[4].

4- انسحب المراكشيون والتونسيون من النجم بدّعو ى أن قضيتهم لا يمكن ربطها بالقضية الجزائرية على ما بينها من اختلاف فقضية المغرب الأقصى وتونس مرتبطة بالحماية، أما الجزائر فقد اعتبرتها فرنسا قطعة من أراضيها" وفضلوا الانضمام إلى منظماتهم المحلية التي كان نشاطها مسموحا في بلادهم، ومن جانب آخر نستطيع تبرير هذا الانفصال التونسي والمغربي من النجم يعود إلى سيطرة الجزائريين على القيادة من جهة، ومن جهة ثانية إلى كون القاعدة العريضة للنجم تمثلها شريحة واسعة من المهاجرين الجزائريين في فرنسا[5]. خلال هذه الفترة بدأ النجم يتوجه نحو معالجة القضية الجزائرية في إطار المبادئ العربية

[1]- مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، تر: محمد معراجي، منشورات ANEP، (د.م)، 2007، ص 141.

[2]- ولد بتونس في 10 مارس 1898، اشتغل بالصحافة النضالية، نتيجة لذلك نفي إلى دمشق وبعد محاكمته انتقل إلى باريس، شارك في نجم شمال إفريقيا كدستوري وحضر مؤتمر بروكسل ضد الاستعمار باسم النجم بجانب مصالي... ينظر: محمد قنانش ومحفوظ قداش: المرجع السابق، ص ص 71،72.

[3]- معمر العايب: المرجع السابق، ص 28.

[4]- يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص 74.

[5]- معمر العايب: المرجع السابق، ص 30.

الإسلامية[1]، لكن الحكومة الفرنسية أصدرت حكمها بحله في 20 نوفمبر 1929 بتهمة الدعاية التي تمس بسلامة التراب الفرنسي، وأرغم مناضلوه على الدخول في عمل سري إلى غاية 1933، هذا التاريخ الذي أعيد فيه تأسيس الحزب تحت قيادة مصالي الحاج لتسمية جديدة "نجم شمال إفريقيا المجيد"[2].

2 – الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية:

2-1 الانعكاسات الاجتماعية:

لعل من نافلة القول أن نذكر لكل حادث في حياة الإنسان آثار تتولد عنه، تكون أبعادها واضحة في عدة مجالات، فسياسة التجنيد الإجباري بمقتضى مرسوم 3 فيفري 1912 الذي جند الجزائريين إجباريا للعمل في صفوف الجيش الفرنسي من أجل إقحامهم في الحرب العالمية الأولى (1914-1918) قد نتج عنها في المجال الاجتماعي عدة قضايا مهمة أثرت على التركيبة الاجتماعية بالجزائر كان أهمها ما يلي:

1– سقوط الجزائريين قتلى وجرحى في ساحات القتال، فرغم الاختلاف والتضارب بين المصادر والمراجع في تقدير العدد الإجمالي لضحايا الحرب إلا أن جميع الإحصائيات التي وردت فيهم تثير الانتباه فأحمد توفيق المدني مثلا يرجع العدد إلى ما يزيد عن ثمانين ألفا[3]، في حين يذكر مصالي الحاج من خلال مذكراته أن وزارة الدفاع العسكرية قد أرجعت العدد إلى 19075 قتل و المفقودين إلى 6096، أما حسب الدراسة الإدارية فقد جرح 72035 جنديا من بينهم 8779 معطوبا، هذه الإحصائيات حسب المصادر[4]، أما المراجع فتذكر البعض أن عدد القتلى يرجع إلى 75000 جندي والجرحى يقدر بـ 125000[5]، في حين تشير أخرى إلى أن عدد القتلى قدر ب 56000 جندي والجرحى قدر بـ 82000 جندي... ويتم عشرات الآلاف من الأطفال وترمل الآلاف من النساء[6].

---

[1]-المرجع نفسه، ص 30.

[2]- شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة1871 إلى اندلاع حرب التحرير1954، المرجع السابق، ص569.

[3]- أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص ص 135-161.

[4]- مذكرات مصالي الحاج: المصدر السابق، ص 91.

[5]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 440.

[6]- بشير بلاح: المرجع السابق، ص 354.

2 – هجرة الجزائريين إلى فرنسا، فبعد أن عرف الجزائريون طبيعة الأرض الفرنسية وأنهوا خدمتهم العسكرية هناك عادوا إلى فرنسا مجددا[1] للعمل في المصانع والمناجم نظرا لقلة اليد العاملة الفرنسية والفراغ العظيم الذي أحدثته الحرب في صفوف الشبان الفرنسيين وذلك من أجل العمل في ظروف أحسن من تلك التي كانت تعرض عليهم في بلدهم، فخشي كبار المستوطنين أن يؤدي ذلك إلى: ندرة اليد العاملة، تعود العمال الجزائريين على تقاضي أجور مرتفعة في المعامل الفرنسية وعند عودتهم إلى الجزائر لا يرضون بالأجور المنخفضة، وجودهم بفرنسا يجعلهم يرسلون أموالا طائلة لأهلهم بالجزائر وهذا ما يؤدي إلى تقليل اليد العاملة المتبقية بالجزائر...[2] فتجند المستوطنون لمنع هذه الهجرة واستجابت السلطات الفرنسية لمطلبهم فقامت بإصدار العديد من القوانين التي تعاكس هذا الموضوع أهمها: قانون 1924، قانون 24 أوت 1926، قانون أفريل 1928، كل واحد منهم يحمل تعليمات أشد وطأة من الأخرى بغرض تنظيم الهجرة[3].

3– أما على المستوى الأخلاقي فإن المجندين الجزائريين الذين بقوا في فرنسا أو عادوا إلى الجزائر ثم عاودوا الهجرة إليها فقد انغمس الكثير منهم في مهاوي السقوط الاجتماعي الفرنسي مثل تعاطي المسكرات... وتفشى داء السل بينهم، لكن فساد الأخلاق قد تغلب على البعض منهم فقط لأن الغالبية العظمى لا تزال والحمد لله جزائرية دينا وعقيدة وا ٍيمانا[4].

4– أن عددا من المجندين الجزائريين قد تعلموا بعد تسريحهم من الخدمة العسكرية العديد من الحرف والتجارة وأتقنوا اللغة الفرنسية[5].

إن الحرب العالمية الأولى كانت بالنسبة للأهالي الجزائريين كالطوفان الجارف الذي أغرق البلاد والعباد في وحل الفقر والبؤس والمجاعة القاتلة ولم يجني منها الجزائريون سوى الألم والدم وحرقة الفؤاد على فراق الآباء والأبناء[6].

---

[1] - فرحات عباس: المصدر السابق، ص 50.

[2] - أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص ص 135،136.

[3] - عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة إلي فرنسا بين الحربين 1914-1939، المرجع السابق، ص 18.

[4] - أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 137.

[5] - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع السابق، ص ص 284-287.

[6] - محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 452.

2 – 2 الانعكاسات الاقتصادية:

ذكرنا من قبل أن الجزائر ساهمت بشكل كبير في عملية تموين فرنسا أثناء الحرب العالمية الأولى بعدما استغلت كل الثروات الموجودة بالجزائر خاصة الحبوب لتتمكن من مجابهة أعباء الحرب في ظل تدهور الاقتصاد الجزائري خاصة في النتاج الزراعي[1]. وعلى الرغم من ذلك فإن الحرب العالمية الأولى قد علمت الجزائريين بعد إطلاق سراحهم من الجندية بعض الحرف والتجارب، فكانوا مستعدين للعمل كعمال موانئ وعمال يدويين في الصناعات المحلية وعمال زراعيين لدى المستوطنين[2].

ومن المظاهر التي أفرزتها عودة المجندين الجزائريين أيضا هي: استرداد الجزائريين لمساحات كبيرة من أراضي الأوروبيين، ففي عام 1919 اشترى الجزائريون 40440 هكتارا من الأراضي[3]، كما ساهمت عودة المجندين الجزائريين أيضا في إنشاء طبقة بورجوازية جديدة، ففي مدينة تلمسان صار الفلاحون و الحرفيون في بضعة سنين رجال أعمال يسافرون ويبيعون ويشترون السلع وراء الجبال المحيطة بتلمسان، إن هذه البورجوازية الصغيرة ستعطي فيما بعد أجيالا تلتحق بسرعة بالمدرسة الفرنسية أو الحربية بالحركات السياسية[4].

2-3 الانعكاسات العسكرية:

تمثلت في المشروع الذي قدمه الكولونيل "هاملان" الذي تضمن ثلاث نقاط:

1– الضباط المسلمون لا يكونون إلا قادة عن الفرق الخاصة بالأهالي.

2– ترقية الضباط من الأهالي المسلمين لا تكون إلا عن طريق الاختيار.

3– القيادة تكون للضباط الفرنسيين في حالة وجود ضابط من الجزائريين في نفس الرتبة.

بالرغم من وجود إجحاف وظلم في هذا المشروع الذي قدمللجز ائريين إلا أن تقرير لجنة الحرب وافقت عليه دون إضافة أي اقتراح [5]، لكن فكرة المساواة التي اكتشفت ورسخت في أذهان الجزائريين جعلتهم بدون شك كثيري النقد والمعارضة للسياسة الفرنسية في الجزائر

---

[1]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص444.

[2]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع السابق، ص 287.

[3]- ناهد إبراهيم الدسوقي: المرجع السابق، ص ص 66،67.

[4]- مذكرات مصالي الحاج: المصدر السابق، ص 91.

[5]- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص ص 467،468.

عندما عادوا إلى وطنهم، فالحرب بناءا على أحد الكتاب الجزائريين قد جعلتهم واعين أكثر لأنهم ساهموا في انتصار فرنسا والحلفاء معا[1]، وما زاد الأمور تعقيدا أن فرنسا بمجرد انتهاء الحرب العالمية الأولى قلصت الخدمة العسكرية بالنسبة للفرنسيين إلى ثمانية عشر شهرا وظلت بالنسبة للأهالي الجزائريين محتفظة بثلاث سنوات فاحتج المنتخبون المسلمون على ذلك وطالبوا بالمساواة بين الفرنسيين والجزائريين،[2] لتقوم فرنسا بعد مرور سنوات بتعديل قانون 1912 الخاص بالخدمة العسكرية الإجبارية بواسطة مرسوم 7 سبتمبر 1926 وبمقتضى هذا الأخير أصبحت الخدمة العسكرية عامين بالنسبة للأهالي، وطبق نظام الإعفاء لكنه حدد بثلاث سنوات ليشمل حتى الطلبة الجزائريين لتعطيهم الحرية الكاملة لإنهاء دراستهم وبذلك تمكنت فرنسا من تجاوز عيوب قانون 1912 ومع ذلك لم يتحقق مبدأ المساواة بين العنصر الأهلي والعنصر الفرنسي الذي كان يؤدي الخدمة لعام واحد فقط[3].

وخلاصة القول: لقد تركت سياسة التجنيد الإجباري أبعادا متنوعة بأوجه متعددة فبعضها تعلق بالأوضاع السياسية وهذا الذي يهمنا حيث برز فيه الأمير خالد على الساحة السياسية بالجزائر مغتنما فرصة انعقاد مؤتمر الصلح ليرسل مذكرة إلى الرئيس الأمريكي ولسون يطالبه فيها بتنفيذ وعوده، أما من فرنسا فلقد ظهر مصالي الحاج وباجتهاد منه وبدعم من الشيوعيين شارك في أكبر مؤتمر دولي وطاب فيه باستقلال الجزائر(مؤتمر بروكسل)، أما إذا انتقلنا إلى الأبعاد الاجتماعية نجد أن ضحايا الحرب العالمية الأولى في صفوف الجزائريين وعلى الرغم من اختلاف المصادر والمراجع في تقديرها لا يستهان بها وأن هجرة الجزائريين إلى فرنسا قد شهدت تزايدا ملحوظا، ولعل ما أثار انتباهي في الأبعاد الاقتصادية أن كل ثروات الجزائر قد جندتها فرنسا لمواجهة أعباء الحرب وهذا ما زاد الوضع سوء، أما الأبعاد العسكرية فنجد أن أهم ما جاء فيها وخدم الجزائريين ولو بشئ يسير هو مرسوم 07 سبتمبر 1926.

---

[1]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930م، ج2، المرجع السابق، ص 285.

[2]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 39.

[3]- ناهد إبراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص 64.

خـــاتمـــــة

لقد اتضح لي بعد الدراسة المتواضعة لموضوع "قانون التجنيد الإجباري 1912 في الجزائر وأثره على القضية الجزائرية" بعد ما غصت في ثناياه وتحريت الدقة في الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال الخطة المتبعة وكذا استقصاء المادة التاريخية التي تحكمت بشكل كبير في تحديد المسار التاريخي له توصلت إلى تسجيل جملة من النتائج العامة استخلصتها بأوجه متعددة وزوايا متنوعة في نقاط أهمها ما يلي:

أن الإرهاصات الأولى لتجنيد الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي تعود إلى بدايات الاحتلال، حيث طرحت الفكرة لأول مرة من طرف الجنرال دي بورمون وطبقت على بلاد القبائل "الزواوة" لتلقي بعد ذلك ترحيبا من طرف خلفاءه وتظهر إلى الوجود على شكل فرق عسكرية متعاونة مع الغزاة أهمها:فرق الزواوة، فرق القومية، فرق الصبايحية، القناصة الجزائريون، سلك الرماة الجزائريين، محققة بذلك "فرنسا" من ورائهم انتصارات عديدة سواء داخل الجزائر" التوسع الداخلي" أو خارجها "الحملات الاستعمارية".

إن الطموح الاستعماري الفرنسي لم يبقى عند هذا الحد حيث يترك الأهالي الحرية الشخصية في الانضمام إلى الجيش الفرنسي بل راح إلى أبعد من ذلك يبحث عن طريقة المثلى التي يفضلها يستطيع أن يغلق باب الحاجة المتزايدة من الجنود ألا وهي تطبيق التجنيد الإجباري على الجزائريين مهما كانت نتائجه وعلى إثر ذلك انطلقت حملة من المناقشات الواسعة بداية بمشروع "موليير"1945 وصولا إلى مشروع "ميسمي"1907 حيث أثارة هذا الأخير هزة عنيفة في الجزائر بأسرها وفجرة معارضة المستوطنين الأوروبيين وبعض الفرنسيين السياسيين والعسكريين خوفا أن تمنح للأهالي الجزائريين حقوق المواطنة الفرنسية مقابل خدمتهم تحت الراية الفرنسية.

وبعد جولة من النقاشات الحادة ونظرا لحاجة فرنسا لمزيد من الجنود والحرب العالمية الأولى على الأبواب وفي ظل هذه الظروف أصدرت السلطات الفرنسية بعد موافقة المجلس الوطني الفرنسي مرسوم 3 فيفري 1912الذي نص على تطبيق الخدمة العسكر ية الإجبارية على الجز ائريين ومن هنا اكتملالوضع تأزما وسو ءا وهذه المرة مس الجزائريين عامة والطبقة السياسية خاصة بعدما تجاوزت أرضية المستوطنين لأن المرسوم نص على تعويضات مادية ولم يحمل معه التعويضات السياسية وهو ما أدى إلى ظهور حركة وطنية جزائرية بوجه جديد احتلت فيه معركة الوفود والعـ ائض إلى فرنسا"الصدارة"مخترقة الستار الاستعماري

مطالبة بالإصلاحات والحقوق في حين لجأ عامة الجزائريين إلى المظاهرات والاختفاء في الجبال والهجرة إلى الخارج ولعل ما أثار انتباه العديد من المؤرخين وبث الرعب في السلطات الفرنسية"الهجرة الجماعية التي مست مدينة تلمسان وضواحيها وحطت رحالها ببلاد الشام.

أمام معارضة الجزائريون المختلفة والمتنوعة في أساليبها وفي ظل اندلاع الحرب العالمية الأولى قامت فرنسا وخوفا"أن يعيد التاريخ نفسه"ثورة 1871" بإجراءات عديدة: تفريغ البلاد من الطاقات البشرية الشابةلإرسالهم إلى ساحات القتال، تفعيل قانون الأهالي بنوده القاسية وقانون حالة الطوارئ وفتح باب المحاكم الرادعة... خاصة بعد القصف العنيف الذي أحدثته السفن الألمانية سعت فرنسا بكل حذافيرها إلى تطبيق سياسية التجنيد الإجباري بكل اجتهاد ولكن هذه المرة لم يبقى طمعها مقصورا على تجنيد الأهالي بل وصل إلى تسخير البقية الباقية من الجزائريون وتهجيرهم للعمل في المصانع والمعامل الحربية ومع كل ذلك لم يشبع الطموح الفرنسي بهذه الوجبات ضعيفة المقاومة بل راح يستنزف الخيرات الاقتصادية ليتمكن من مجابهة أعباء الحرب.

وفي ضل هذه الظروف اغتنم عامة الشعب الجزائري فرصة انشغال فرنسا بالحرب العالمية الأولى وخاصة الفارين من ساحات القتال بعد ما تلقوا تدريبات عسكرية على استعمال السلاح وأساليب القتال فنظموا العديد من الثورات يأتي في مقدمتها: ثورة بني شقران 1914 بمعسكر ورغم الفشل الذي آلت إليه والعقوبات القاسية التي تعرض لها سكان المنطقة، إلا أن سكان منطقة الأوراس لم يزدهم هذا الوضع إلى حماسا وفجروا ثورتهم سنة 1916 التي أثارت تخوف السلطات الفرنسية وأسالت الحبر من أقلام العديد من المؤرخين، وبالموازاة معها اندلعت ثورة الهقار لكن هذه الأخيرة لم تكن كرد فعل على القانون التجنيد الإجباري،بل كان اندلاعها من وراء أسباب أخرى لكن حدود البحث تطلبت ذكرها.

لقد تركت سياسة التجنيد الإجباري على القضية الجزائرية أبعادا متنوعة بأوجه متعددة فبعضها تعلق بالأوضاع السياسية والبعض الآخر بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ختاما بالإصلاحات العسكرية لكن ما أثارة انتباهنا واحتل الصدارة في بحثنا هي الأوضاع هي أوضاع السياسية التي عجلت في ظهور زعماء سياسيين فمن الجزائر برز الأمير خالد الذي اغتنم فرصة انعقاد مؤتمر الصلح 1919 وأرسل مذكرة إلى الرئيس الأمريكي "ولسون"

بغرض عرض القضية الجزائرية في المحافل الدولية يطالب من خلالها بتفعيل مبدأ"حق الشعوب المستضعفة في تقرير مصيرها".

أما من فرنسا فنتيجة لبقاء المجندين الجزائريين بعد الانتهاء من خدمتهم العسكرية أو عودتهم بالهجرة إليها مجددا وبفضل من الأمير خالد وباجتهاد من المغاربة ولد نجم شمال إفريقيا مغتربا وبقى ينتظر مصالي الحاج حتى يترأسه 1927 ويشارك به في أكبر مؤتمر عالمي "مؤتمر بروكسل"ويعرض فيه القضية الجزائر ية ويطالب بالاستقلال .

وا ذا انتقلنا إلى الأبعاد الاجتماعية فرغم تضارب المصادر والمراجع في تقدير ضحايا الحرب فإن نسبة القتلى والجرحى لا يستهان بها حيث بلغت أوجها..وا ذا تجاوزنا هذه الأبعاد وانتقلنا إلى الأبعاد الاقتصادية نجد أن الوضع لا يبشر بالخير فبعدما واستنزفت خيرات البلاد بجميع أنواعها بقيت الجزائر تعيش تحت تأثير العديد من الأزمات ولعل ما خرج به الأهالي الجزائريين من جراء سياسية التجنيد الإجباري هي بعض الإصلاحات العسكرية حيث أصبحت مدة الخدمة العسكرية عامين فقط.

الملاحق

الملحق رقم 01 : مرسوم 03 فيفري 1912.

بعد تقرير وزير الحرب "ستيف كلوتز" الذي وجهه إلى رئيس الجمهورية الفرنسية "آلبار فاليار" المتعلق بالتجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي نظرا للنقص العددي الذي يعاني منه هذا الجيش (1700 جندي).

قام رئيس الجمهورية الفرنسية "آلبار فاليار"انطلاقا من"فكرة الحفاظ على المصلحة العليا لفرنسا" مهما كانت النتائج والصعوبات... وبعد الاطلاع على العديد من القوانين الصادرة عن الحكومة الفرنسية يأتي في مقدمتها من حيث الأهمية:

*قانون 21 مارس 1905 الذي قلص مدة الخدمة العسكرية للفرنسيين إلى عامين فقط.

*الأوامر الدولية المتعلقة بإحصاء الشباب الجزائري البالغ سن التجنيد والبعيد كل البعد عن الجنسية الفرنسية...

في ظل هذه الظروف تحتم عليه إصدار مرسوم 03 فيفري 1912 بعدما تعمد نشره في جريدة المبشر حيث احتوى على العديد من البنود المقسمة إلى ثلاثة أقسام:

*القسم الأول: خاص بالأحكام العامة للتجنيد.

*القسم الثاني: خاص بالتجنيد الإجباري وتجديده.

*القسم الثالث: وهو عبارة عن أحكام عامة احتوت على العديد من البنود أهمها:

1- أن الخدمة العسكرية المفروضة علي الأهالي الجزائريين بعدما يتم استدعائهم بإشراف من الوزارة الحربية بالاعتماد على نظام القرعة تكون مدتها ثلاث سنوات.

2- يقع نظام الإعفاء من الخدمة العسكرية بالنسبة للأهالي الجزائريين في الحالات التالية:

*أكبر الأخوين من الأب سنا إذا وقعت عليهم القرعة في آن واحد.

*الابن القائم وحده بأمه الأرملة أو جدته.

*اليتيم القائم بإخوته أو أخواته الصغار العاجزين.

3- المجندون الأهالي بالقرعة لهم مرتيب يومي كمرتب المتطوعين الوطنيين ولهم حق في أخذ جائزة التجنيد وهي 250 فرنك يدفع لهم منها وقت الدخول في العسكرية 150 فرنك ويقبضون الباقي 100 فرنك بعد سنتين من الخدمة.

كتب بباريس يوم : 03 فيفري 1912.

وبأمر سامي أمضاه وزير الحربية

رئيس الجمهورية

ميلران فاليار .

وزير المالية وزير الداخلية

كلوتز ستيف .

ملاحظة: لقد قمت بتلخيص مرسوم 03 فيفري 1912 بذكر أهم ما جاء فيه نظرا لتعدد أقسامه وما تحتويه من بنود.

المصدر:

www.ageria-tody.com/forum/showthread.php ?T=10499.

الملحق رقم 02: اللجنة الأمريكية للمفاوضات على السلام.

يوم 23 ماي 1919.

يقول ضابط المشاة باللجنة "**جورج –ب- نوبل**" إلى كاتب سر الرئيس "**كلوز**":

إنني أرسل إليكم العريضة التي قدمها إلي خمسة ممثلين لعرب الجزائر، وقد طلبوا مني أن أقدمها مباشرة إلى الرئيس "**ولسون** " وأن أحصل على اعتراف باستلامها منه.

إنهم يخشون الإشهار عن أس أسمائهم ولم يتجرؤوا على وضع توقيعاتهم على الوثيقة، ولكن زعيم الوفد "**الأمير خالد الحسني** " كشف لي عن اسمه وطلب مني توصيلها إلي الرئيس.

بعدما ذكرني بالوقت الذي يغادر فيه فرنسا ، وألح علي بضرورة الحصول على اعتراف مني شخصيا (**الأمير خالد**) بأن عريضته قد تم إيصالها إلى الرئيس الأمريكي "**ولسون**" قبل رجوعه إلى الجزائر...مقدما في الأخير امتنانه وفائق احترامه.

جورج- ب- نوبل

ملازم أول للمشاة

الولايات المتحدة الأمريكية

فندق كريون (باريس)

المصدر: بن شيخ حكيم : المرجع السابق ، ص 174 .

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

1- الأشرف مصطفى: الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

2- بن نبي مالك: مذكرات شاهد القرن (الطفل)، ترجمة مروان القنواتي، سلسلة مشكلات الحضارة، ج1، دار الفكر، لبنان، 1969.

3- الحاج مصالي: مذكرات مصالي الحاج 1898- 1938، ترجمة محمد المعراجي، منشورات ANEP، د.م، 2007.

4- خالد الأمير: رسالة إلى الرئيس ويلسون ونصوص أخرى، ترجمة: محمد المعراجي، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009.

5- عباس فرحات: الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم "الشاب الجزائري" ترجمة أحمد منور، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.

6- المدني أحمد توفيق: كتاب الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

7- المدني أحمد توفيق: هذه هي الجزائر، عالم المعرفة، الجزائر، 2010.

8- مهساس أحمد: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

ثانيا: المراجع

أ- مراجع باللغة العربية:

1- أجيرون شارل روبير: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919، ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، د.ت.

2-أجيرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954، مج2، شركة دار الأمة، الجزائر، 2008.

3- بجاوي محمد الصالح: متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830- 1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

4- البطريق عبد الحميد: التيارات السياسية المعاصرة (1815- 1960)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1974.

5- بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، د.ت.
6- بلاسي نبيل أحمد: الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.م، د.ت.
7- بلعباس محمد: الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصر للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.
8- بن خليف عبد الوهاب: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار طليلة، الجزائر، 2009.
9- بن داهة عدة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830- 1962)، ج2، منشورات وزارة المجاهدين، د.م، د.ت.
10- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
11- بوعزيز يحي: ثورات القرن العشرين، دار البصائر، الجزائر، 2009.
12- بوعزيز يحي: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
13- تابلات علي: فرحات عباس رجل دولة، ط2، ثالة، الجزائر، 2009.
14- جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس: ثورة الأوراس (1913م/1335هـ)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
15- الجمل شوقي عطا الله وإبراهيم عبد الله عبد الرزاق: تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000.
16- جوليان شارل أندري: تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871، م1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2008.
17- حكيم بن شيخ: الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين (1912-1936)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2013.
18- حميدة عمراوي: الأمير خالد وخطاب الحركة الوطنية الجزائرية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2007.

19- خوجة حمدان بن عثمان: المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

20- دسوقي ناهد إبراهيم: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر الحركة الوطنية الجزائرية في فترة مابين الحربين (1918- 1936)، منشأة المعارف الإسكندرية، د.ت.

21- زوزو عبد الحميد: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914- 1939، نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

22- زوزو عبد الحميد: تاريخ أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ديوان المطبوعات الجامعية، د.م، 1996.

23- سعد الله أبو القاسم: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر،ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996.

24- سعد الله أبو القاسم:الحركة الوطنية الجزائر ية 1830- 1900، ج1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1992.

25- سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية 1900- 1930، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992.

26- سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

27- سلسلة المشاريع الوطنية للبحث: أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830- 1954)، منشورات المركز الوطني للدارسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، د.م، د.ت.

28- سليمان النوار عبد العزيز والنعنعي عبد المجيد: التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الأولى، دار النهضة، بيروت، د.ت.

29- صاري الجيلالي وقداش محفوظ: المقاومة السياسية 1900- 1954، ترجمة: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

30- العايب معمر: مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقيمية، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

31- عباد صالح: الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830- 1930، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 1999.

32- العسلي بسام: نهج الثورة الجزائرية (الصراع السياسي)، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986.

33- العلوي محمد الطيب: مظاهر المقاومة الجزائرية (1830- 1954)، دار البحث، الجزائر،1995.

34- عمورة عمار: موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

35- الغربي غالي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، دار هومة، الجزائر، 2007.

36- قداش محفوظ: الأمير خالد وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت.

37- قداش محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ترجمة: محمد بن البار، شركة دار الأمة، الجزائر، 2012.

38- قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار، الجزائر، 1994.

39- قنانش محمد وقداش محفوظ: نجم الشمال الإفريقي 1926- 1937، (وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية)، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ت.

40- مزيان سعيدي: السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها(1871- 1914)، ج1، دار سنجاق الدين للنشر والتوزيع، د.م، 2010.

41- مزيان سعيدي: السياسة الإستعمارية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها (1871- 1914)، ج2، دار سنجاق الدين للنشر والتوزيع، 2010.

42- مناصرية يوسف: الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين الحربين العالميتين 1919- 1936، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

43- ناصر محمد: الصحف العربية الجزائرية، الجزائر، 1930.

44- هلال عمار: الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847- 1918)، دار هومة، الجزائر، 2007.

45- هوبزباوم إريك: عصر الإمبراطورية (1875- 1914)، ترجمة: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت،2011.

46- ولد حسن محمد الشريف: من المقومة إلى الحرب من أجل الاستقلال (1830-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

ب- المراجع باللغة الفرنسية:

1-Fauccon.Narcisse: Livre D'Or de l'Algérie : Biographie, Paris, Edition Challamel, 1888.

ثالثا: المجلات والجرائد

المجلات:

1- إبراهيم لونيسي: الفكرة الاندماجية في الجزائر 1830- 1945، بين الطرح الفرنسي والموقف الجزائري، مجلة الرؤية، ع3، السداسي الأول، 1997.

الجرائد:

1- جريدة المبشر: مرسوم 03 فيفري 1912، العدد 5436، السبت 02 مارس 1912.

رابعا: الموسوعات والمعاجم

الموسوعات:

1- دوفوس فرنسوا جورج وماركاس رولان وآخرون: موسوعة تاريخ أوروبا من عام 1789حتى أيامنا، ترجمة: حسين حيدر،ج3، منشورات عويدات، لبنان، 1995.

المعاجم:

1- بوزواوي محمد: معجم الادباء والعلماء المعاصرين، من1798 إلى 2009، الدار الوطنية للكتاب، الجزائر، 2009.

خامسا: الرسائل الجامعية

رسائل الدكتوراه:

1- مزيان سعيدي: السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها(1871- 1914)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الجزائر الحديث

والمعاصر، إشراف الدكتور حباسي شاوش، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004- 2005.

رسائل الماجستير:

1- إسماعيل حنقوق: دور الطرق الصوفية في منطقة الأوراس (1844- 1931)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الدكتور صالح فركوس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2010- 2011.

2- بلحاج ناصر:مواقف الجز ائريين من التجنيد الإجباري (1912- 1916)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف الدكتور حباسي شاوش، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة بوزريعة، السنة الجامعية 2004- 2005.

3- عواريب لخضر: جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف الدكتورة مريم صغير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006-2007.

4- معزة عز الدين: فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال (1899 ـ 1985)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الدكتور عبد الكريم بوصفصاف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2004-2005.

فهرس

الموضوعات

إهداء	
شكر وتقدير	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ - ث
الفصل الأول: البدايات الأولى لتجنيد الجزائريين وصدور قانون التجنيد الإجباري	05
1- البدايات الأولى لتجنيد الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي قبل 1912	07-06
1-1 الفرق العسكرية المشكلة من المجندين الجزائريين (1830- 1845)	10-07
1-2 أهم المشاريع التي سبقت تطبيق التجنيد الإجباري (1845- 1909)	13-10
1-3 موقف المستوطنين والفرنسيين من التجنيد قبل 1912	16-13
2- صدور قانون التجنيد الإجباري 3 فيفري 1912	17-16
2-1 التعريف بقانون التجنيد الإجباري (دراسة بعض بنوده)	20-17
2-2 المواقف الأولية للجزائريين من التجنيد الإجباري(1912- 1914)	25-20
الفصل الثاني: الجزائر إبان الحرب العالمية الأولى (1914- 1918)	26
1- إجراءات الإدارة الاستعمارية في تطبيق التجنيد	27
1-1 استمرارية القوانين الاستثنائية	29-27
1-2 إقحام الجزائريين في الحرب العالمية الأولى	32-30
1-3 الدعاية الفرنسية المؤيدة للتجنيد	36-32
2- الانتفاضات والثورات الشعبية	35-34
2-1 ثورة بني شقران 1914	36-35
2-2 ثورة الأوراس 1916	38-36
2-3 ثورة الهقار 1916	38
الفصل الثالث:انعكاسات سياسة التجنيد الإجباري 1912 على القضية الجزائرية	39
1- الانعكاسات السياسية	40
1-1 إصلاحات 4 فيفري 1919	43-40

2-1 إرسال الأمير خالد عريضة إلى الرئيس الأمريكي ولسون	45-43
3-1 ميلاد النجم ومشاركته في مؤتمر بروسكل	49-45
2- الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية	49
2-1 الانعكسات الاجتماعية	50-49
2-2 الانعكاسات الاقتصادية	51
2-3 الانعكاسات العسكرية	52-51
خاتمة	56-54
الملاحق	60-58
قائمة المصادر والمراجع	67-62
فهرس الموضوعات	70-69